العَلاقَاتُ الصِّينيَّةُ – الرُّوسِيَّةُ بَعْدَ العَام ٢٠١٣ الدَّوَافِعُ والمُحَدِّدَاتُ

China–Russia relations after 2013: motives and determinants

م.م. حذيفة عبد المطلب عبد الرضا

كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد

HUDHAIFA ABDULMUTALEB A.RIDHA

College of Political Science

University of Baghdad

huthayfa.a@copolicy.uobaghdad.edu.iq

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٤/٩/٣٠ تاريخ القبول: ٢٠٢٤/١٢/٢٤ تاريخ النشر ٢٠٢٥/٤/٣٠

المُلخَّصُ:

يكتسبُ موضوع **العلاقات الصينية – الروسية بعد العام ٢٠١٣ الدوافع والمحددات** أهميَّةً كبيرةً؛ نظرًا لأهمية الأبعاد والمُتغيرات المُرتبطة فيه، كالأبعاد السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية، فضلاً عن العامل الأمريكي الذي له تأثيرٌ كبيرٌ في العلاقات بين البلدين. تناول البحث أهم العوامل والمتغيرات التي أثَّرت على طبيعة العلاقات الصينية – الروسية، والتي مثَّلت بعضها دوافعَ لتعزيز العلاقات بين الدولتين، وأخرى مثَّلت مُعوِّقات تحدُّ من مستوى التعاون والتفاعل بينهما، والتي تنبُع من حاجة كُلِّ دولة

لتلبية مُتطلباتها وتحقيق أهدافها وبما يتلاءم مع متغيرات البيئة الإقليمية والدولية. كما توصَّل البحث إلى نتيجة مفادها أن احتمال التعاون والاعتمادية بين روسيا والصين هو الذي يسود حالة التفاعل بين البلدين، فهناك مشتركاتٌ كثيرةٌ بينهما تدفع بهما للتنسيق وربما التحالف في المستقبل، من بين تلك المُشتركات الرؤية المستقبلية لطبيعة النظام الدولي، وأنماط التفاعلات والقرارات التي تُتَّخذ فيه، فضـــلاً عن الحَدِّ من الهيمنة الأمريكية العالمية.

الكلمات المفتاحية: الصين، روسيا، الدوافع، المحددات، الآفاق المستقبلية.

Abstract:

This research aims to identify the reality of Sino-Russian relations after 2013, and to study the most important motives and determinants that affected the nature of these relations. The research was based on the criterion of national interest in interpreting and understanding relations between China and Russia, on the basis that national interest is what determines the state of cooperation and dependence, or the state of competition and difference. The research was based on the hypothesis that Sino-Russian relations after 2013 witnessed many factors and variables, some of which represented motives for strengthening relations between the two countries, and others represented obstacles that limit the level of cooperation and interaction between them, which stem from the need of each country to meet

its requirements and achieve its goals in a manner consistent with the variables of the regional and international environment. The research also reached the conclusion that the possibility of cooperation and dependence between Russia and China is what prevails in the state of interaction between the two countries, as there are many commonalities between them that push them to coordinate and perhaps form an alliance in the future, among these commonalities is the future vision of the nature of the international system and the patterns of interactions and decisions taken in it, in addition to limiting American global hegemony.

Keywords: China, Russia, motives, determinants, future prospects.

المُقَدِّمَةُ

تُعدُّ العلاقات الصينية – الروسية واحدةً من أهم العلاقات الثنائية على مستوى العلاقات الدولية، كون الدولتين تمثلان قوتين عظيمتين تُؤثِّران على طبيعة النظام الدولي القائم، كما أنَّ إدراك كل منهما لأهمية الطرف الآخر لنفوذه ووزنه سيؤثر في مسار السياسة الدولية في المستقبل، ويكون لها تداعياتٌ واضحةٌ على الصعيد الدولي والإقليمي، ومن هنا تعزَّزت وبرزت أهمية العلاقات الصينية – الروسية؛ لِمَا لها من تداعيات فاعلة ومؤثرة. كما تتوافق الصين وروسيا في مجموعة من التوجُّهات والرؤى حيال القضايا الدولية، ومن أبرزها، العمل على إيجاد نظام دولي "مُتعدِّد الأقطاب" بما

يضـــمن لهما أهميتهما ومكانتهما الدولية، وضـــرورة الحَدِّ من الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي. هذه العوامل بمُجملها دفعت مسار العلاقات الصينية – الروسية إلى مرحلةٍ جديدةٍ من التقارب والتعاون في العديد من المجالات ولاســـيما في المجال الاقتصادي، إلا أنه وعلى الرُّغم من ذلك، فإن العلاقات بين الدولتين شهدت العديد من المُحدِّدات التي تَحُولُ دون تطور العلاقات بين الدولتين إلى المستوى المنشود. وبرزت أهمية علاقات الدولتين والبحث في طبيعتها بعد عام ٢٠١٣، وهو العام الذي احتوى على مُتغيِّرين مُهمَّين، تمثَّل المتغير الأول في تولِّي الرئيس الصيني (شي جين بينغ)، الرئاسة في الصين في ١٤ مارس ٢٠١٣، بينما تمثَّل المتغير الثاني بإطلاق الصين لمشروع (الحزام والطريق) الاستراتيجي من أجل ترسيخ مكانة الصين تجاريًّا وبشكلٍ مُستدَام.

إشكاليَّةُ البَحْثِ

ترتبطُ الصين وروسيا بمجموعة من الرُّؤى المشتركة حول العديد من القضايا الإقليمية والدولية، وفي مقدمتها السعي لبناء نظامٍ دولي جديدٍ مُتعدِّدِ الأقطاب، وبما يضمن مكانة الصين وروسيا وجعلهما من أهم الأقطاب الرئيسة في ذلك النظام، فضلاً عن تحجيم مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ومناطق نفوذها في العالم. وقد شهدت العلاقات بين الدولتين العديد من المُتغيِّرات بعد العام ٢٠١٣، والتي مثَّلت بعضُـــها دوافعَ لتعزيز التعاون بين الدولتين، وأخرى مثَّلت تحديات تحدُّ من اوجه التعاون والتقارب بينهما، وبناءً على ذلك تتمثَّل إشكالية البحث حول التساؤل الرئيسي الآتي: ما أبرز المتغيرات التي أثَّرت في طبيعة العلاقات الصينية – الروسية بعد العام ٢٠١٣، وإلى أي مسار ستقود مستقبلاً؟

ويحاولُ البحثُ الإجابَةَ على التساؤلات الآتية:

١- ما أهم مجالات التعاون الرئيسة في العلاقات الصينية – الروسية بعد العام ٢٠١٣؟

٢- ما أهم التحديات التي تُواجه العلاقات الصينية – الروسية بعد العام ٢٠١٣؟

٣- ما الآفاق المستقبلية لمسار العلاقات الصينية – الروسية؟

فرضيَّةُ البَحْثِ

ينطلق البحث من فرضية مفادها: شهدت العلاقات الصينية – الروسية بعد العام ٢٠١٣ العديد من العوامل والمتغيرات التي مثَّلت بعضُها دوافعَ لتعزيز العلاقات بين الدولتين، وأخرى مثَّلت مُعوِّقَاتٍ تحدُّ من مستوى التعاون والتفاعل بينهما، والتي تنبع من حاجة كل دولة لتلبية متطلباتها وتحقيق أهدافها وبما يتلاءم مع متغيرات البيئة الإقليمية والدولية.

منهجيَّةُ البَحْثِ

يعتمدُ البحثُ في الأساس على منهج المصلحة الوطنية، أحدى المناهج المُفسِّرة للعلاقات الدولية، ويتمثل جوهر هذا المنهج في أنَّ الهدف المستمر والنهائي للسلوك الخارجي للدولة هو تحقيقُ مصلحتها الوطنية، كون أنَّ المصلحة الوطنية هي المُحرِّك الأساس في توجيه السياسة الخارجية لأي دولة. فضلاً عن استخدامنا للمنهج الاستشرافي في دراسة مستقبل العلاقات بين الدولتين ضمن المستقبل القريب.

هيكليَّةُ البَحْثِ

قُسِّم البحثُ على ثلاثة مباحث، فضلاً عن المقدمة والخاتمة:

المبحث الأول: مجالات التعاون في العلاقات الصينية – الروسية بعد العام ٢٠١٣.

المبحث الثاني: تحديات العلاقات الصينية – الروسية بعد العام ٢٠١٣.

المبحث الثالث: الآفاق المستقبلية للعلاقات الصينية – الروسية.

اَلْمَبْحَثُ الأَوَّلُ: مَجَالاتُ التَّعَاوُنِ فِي العَلاقَاتِ الصِّينيَّةِ – الرُّوسِيَّةِ بَعْدَ العَامِ ٢٠١٣.

ترتبط الصين وروسيا بالعديد من العوامل والرُّؤى المشتركة، وتجمع الدولتان شبكةٌ من العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية، كما ترتبط الدولتان بالعديد من التحالفات والمنظمات الإقليمية والدولية؛ لذا سيناقش هذا المبحث أهم مجالات التعاون التي مثَّلت دوافعَ لتعزيز العلاقات الصينية – الروسية بعد عام ٢٠١٣.

أوَّلاً: التقارب في المصالح بين الدولتين:

١- السَّعي لبناء نظام دولي جديد مُتعدِّد الأقطاب.

يُعرفُ النظام السياسي الدولي بأنه "نمطٌ مُستقرٌّ ومُنظَّمٌ للعلاقات بين الوحدات الدولية يتضمن مزيجًا من الأمور؛ من بينها المعايير الناشئة ومؤسسات وضع القواعد السياسية الدولية"(١).

وتُعدُّ محاولة الصين وروسيا في السَّعي لبناء نظامٍ دولي جديدٍ مُتعدِّدِ الأقطاب وبالشكل الذي يضمن لكُلٍّ من الصين وروسيا أهميتهما ومكانتهما الدولية من أولويات

السياسة الصينية والروسية، إذ ترفضُ كُلٌّ من الصين وروسيا الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، وهما في مسعى دائمٍ لتقويض تلك الهيمنة على هذا النظام.

ومن هذا المُنطلق فإنَّ فُرص التقارب الصيني – الروسي في تحقيق أهدافه تعتمدُ في الأساس على إمكاناتهم السياسية والاقتصادية والعسكرية، والقُدرة على توظيفها بما يخدمُ أهدافهما المشتركة، وفي مقدمة هذه الأهداف السعي لإيجاد نظامٍ دولي جديدٍ وتحسين مكانتهما الدولية، وبما يضمن ظهورهما كأبرز الأقطاب الدولية الفاعلة، والمنافسة للولايات المتحدة الأمريكية[٢].

٢- التعاون في مجال الطاقة.

بَدَأ التعاون الحقيقي في مجال الطاقة بين الصين وروسيا بعد تفكُّك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، إذ بدأت روسيا والصين في إقامة شراكات اقتصادية جديدة، وأصبحت العلاقات تترسَّخ بفعل حاجة الصين المُتزايدة للطَّاقة، ورغبة روسيا في دخول الأسواق الآسيوية.

ويعدُّ التعاون في مجال الطَّاقة هو المجالُ الأثقل وزنًا والأوسع نطاقًا في التعاون العملي بين روسيا والصين؛ نظرًا لِمَا يُمثِّله هذا المجال من أهمية استراتيجية كبيرة لكلا البلدين، إذ يضمن السوق الصيني استقرارًا لمبيعات الطَّاقة الروسية في ظلِّ مُواجهة العقوبات الغربية، كما أنَّ وفرة الطاقة الروسية يجعل الصين أقلَّ اعتمادًا على إمدادات الطاقة من دول الخليج العربي، التي تُسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية[٣].

وعلى أساس ذلك، أطلقت روسيا والصين في ٢ كانون الأول ٢٠١٩ خطَّ أنابيب " قوة سيبيريا" الذي يعمل على توصيل الغاز من روسيا إلى المقاطعات الشمالية الشرقية الصينية، وبسعة قدرها ٣٨ مليار متر مكعب، بموجب اتِّفاقٍ وُقِّعَ بين الدولتين

في آيار ٢٠١٤. وقد حقَّق هذا المشـــروع منافع مُتبادلة لكلتا الدولتين، إذ يعمل هذا المشـروع على تأمين إمداداتٍ كبيرةٍ من الغاز الروســي وبأســعار مُناسـبة للسـوق الصيني(٤). وفي عام ٢٠٢١ ازداد التعاون الصيني الروسي في مجال الطاقة، وأشارت الإحصـاءات الصـادرة عن (إدارة الطاقة الوطنية الصـينية)، أنه منذ عام ٢٠٢١ بلغ حجم تجارة الطاقة الروسية الصينية (٣٤,٩) مليار دولار، الذي يُمثِّل (٣٤,٣ %) من إجمالي التجارة الثنائية بين البلدين، كما لا تزال روسيا أكبر مَصْدَرٍ للصين في قطاع الطاقة، وأكبر مصدر للنفط والكهرباء(٥).

كما أثمر التعاون الروســي الصــيني في مجال الطاقة في تعزيز المشــاريع الاستراتيجية الكبرى، فقد بدأ العمل بمشروع خط أنابيب الغاز الطبيعي (غبي يونغتشينغ – شنغهاي) للطريق الشرقي الصيني الروسـي في كانون الثاني ٢٠٢١، الذي مثَّل البداية لبناء الجزء الجنوبي من الطريق الشرقي الروسي – الصيني، الذي من المُتوقَّع أن يكتمل ويدخل حيِّز التنفيذ عام ٢٠٢٥، وتُقدَّر قُدرة النقل اليومية للغاز في هذا المشروع بـ(٥٠ مليون متر مكعب)؛ أي: ما يُقارب ثلاثة أضعاف قدرة النقل الحالية(٦).

٣- التعاون الاقتصادي.

ترتبطُ الصين وروسيا بعلاقات اقتصادية كبيرة مُتعدِّدة الجوانب والمجالات، مثل التبادل التجاري مطلع القرن الواحد والعشرين البداية لتُوثيق هذه الروابط الاقتصـادية بين البلدين، وعلى الرغم من انخفاض مؤشـــر تنمية التجارة الثنائية بين البلدين عام ٢٠١٣، بسبب حالة عدم اليقين والشكوك في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، إلا أنه في بداية عام ٢٠١٤، حسب بيانات إحصاءات الجمارك الصينية، فقد تمكَّنت الصين وروسيا من إيقاف الاتجاه السلبي في التجارة الثنائية وضمنت معدلات نمو مُستدامة لاستمرار نمو التجارة بين البلدين(٧).

ومثَّلت مبادرة (الحِزام والطريق) التي أطلقتها الصين عام ٢٠١٣، دافعًا لتعزيز العلاقات الثنائية، وفتحت طريقًا للتعاون والمصالح المشتركة وما يترتب عليها من تحقيق الازدهار والتنمية وتعزيز التفاهم والثقة المُتبادلة وتعزيز التعاون العملي في مجالات عِدَّة، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين وروسيا (٩٥,٣) مليار دولار عام ٢٠١٤، إذ تسعى الصين إلى دمج إستراتيجية الحِزام والطريق مع الإستراتيجية الاقتصادية الروسية (الاتحاد الاقتصادي الأوراسي)*، التي طُرحت من قِبَلِ الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) عام ٢٠١٥، بهدف تعزيز تشكيل "فضاء اقتصادي مشترك " في جميع أجزاء القارة الأوراسية في المستقبل.[٨]

وفي ظلِّ تعزيز التعاون التجاري بين البلدين وقَّعت الصين وروسيا عام ٢٠١٨، اتفاقيَّةً مُبسَّطةً للجمارك والتجارة الحرة، فتجاوز معدل التبادل التجاري بين البلدين (١٠٠) مليار دولار، وأصبحت الصين أكبر شريك تجاري لروسيا في عام ٢٠١٨، وأكبر مصدر للاستثمار الأجنبي فيها، كما أكَّدت الصين وروسيا لأكثر من مرَّةٍ رغبتهما في تقليل الاعتماد على الدولار الامريكي في التبادل التجاري، وذلك من خلال تسمية العديد من العقود التجارية الثنائية بـــ(الروبل واليوان) بدلاً من عملة الدولار؛ بهدف الحَدِّ من هيمنة الدولار كَعُملةٍ احتياطيَّةٍ[٩].

وفي عام ٢٠٢٣، أفادت بيانات" الإدارة العامة للجمارك" في الصين أنَّ حجم التبادل التجاري بين الصين وروسيا ارتفع بنسبة (٢٦,٣ %)، ووصل إلى مستوى قياسي قد بلغ (٢٤٠,١١) مليار دولار، إذ صدَّرت الصين إلى روسيا بضائع ومنتجات بقيمة (١١٠,٩٧) مليار دولار، بزيادة (٤٦,٩ %) مقارنة بالمدة نفسها من عام ٢٠٢٢، كما زادت الصادرات من روسيا إلى الصين بنسبة (١٢,٧ %) لتصل إلى (١٢٩,١٣) مليار دولار، ووضع الرئيسان الروسي فلاديمير بوتين والصيني شي جين

بينغ هدف مُضـاعفة حجم التجارة المتبادلة ورفعه من ١٠٠ مليار دولار سـنويًا في ٢٠١٨ إلى ٢٠٠ مليار بحلول عام ٢٠٢٤، وهو ما تحقَّق فعليًا في شهر تشرين الثاني من عام ٢٠٢٣[١٠]. وفي هذا السـياق، صـرَّح الرئيس الروسـي فلاديمير بوتين بأنَّ العلاقات بين روسيا والصين في السنوات الأخيرة قد وصلت إلى مستوى تاريخي غير مسبوقٍ، وكان ذلك خلال اجتماعه مع ليو غوه تشونغ نائب رئيس الوزراء الصيني في منتدى الشرق الاقتصادي الذي عقد في مدينة فلاديفوستوك الروسية في شهر تشرين الاول ٢٠٢٣، وقال بوتين "سنواصل معًا هذا العمل بشكل أكبر"[١١].

٤- التعاون العسكري.

تُعدُّ العلاقات الأمنية والعسكرية بين الصين وروسيا ذات أولوية إستراتيجية لكلتا الدولتين، وتأتي أهمية هذا التعاون بالنسـبة للصـين من الحاجة إلى تطوير قُدراتها العسكرية، وبالشكل الذي يسمح لها ببناء مكانتها الدوليَّة، وحماية إنجازاتها الاقتصادية في الداخل والخارج، فضلاً عن تعزيز موقفها التفاوضي في مُواجهة الدول المنافسة لها، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية[١٢]. أمَّا روسيا فتنظرُ إلى الصين وفق رُؤيا إستراتيجية براغماتية، فترى في الأسواق الصينية فرصـةً كبيرةً لتصدير مُختلف أنواع الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية الروسية، كما يُدرك صُنَّاعُ القرار في روسيا أنَّ أفضـل وسـيلة لتجنُّب التهديدات القادمة من الصـين هو بدعم التعاون معها وتعزيز الاعتماد المُتبادل بينهما في المجال العسكري والأمني والاقتصادي[١٣].

وقد مثَّل العام 2008، نقطة تحوُّلٍ مهمة للتعاون العسكري بين الصين وروسيا، فقد تَمَّ التوقيع على (اتفاقية المِلكيَّة الفكرية في التعاون العسكري التّقني)، التي أسهمت بدرجةٍ عاليةٍ في التخفيف من مخاوف روسيا بشأن تطوير الصين لأنظمة أسلحتها، وسهَّلت تصدير الأسلحة والتقنيات الأكثر تقدُّمًا إلى الصين، وكان التوقيع على هذه

الاتفاقية بمَثَابة نقطة تحول في رفع مستوى التعاون بين الدولتين، إذ مثَّل موضوع نقل التكنولوجيا العسكرية، ومشاريع التعاون طويلة الأجل الجزء الأكبر من التعاون، فوفقًا للوكالة الحكومية للصَّادرات والواردات العسكرية في روسيا، فإنَّ أكبر برامج التعاون العسكري التقني بين روسيا والصين يتركَّز في مُحرِّكات الطائرات والأسلحة المُضادة للطائرات، التي مثَّلت (90%) من الصَّادرات الروسيَّة المتعلقة بالأسلحة إلى الصين في عام ٢٠١٢[١٤].

أمَّا بالنسبة لدور المؤسسات العسكرية الروسية التعليمية في تدريب ضباط جيش التحرير الصيني، فعادةً ما يذهب كبار الضباط إلى أكاديمية " Staff" العامة للقوات المسلحة للاتِّحاد الروسي، التي بدورها تُقدِّمُ برامج عامة في الجوانب التكتيكية والإستراتيجية للحرب، ووفقًا لبعض التقديرات، فإنَّ هذه المؤسسات العسكرية التعليمية تقبل ما يصل إلى (20) ضابطًا من كِبَار ضُبَّاط جيش التحرير الشعبي في كُلِّ عامٍ، ومن بين المؤسسات التي تؤدِّي دورًا في تدريب قوات جيش التحرير الصيني، الأكاديمية العسكرية للخدمات والنقل، وأكاديمية الأسلحة المشتركة للقوات المسلحة، وأكاديمية غاغارين للقوات الجوية[١٥].

وفي عام ٢٠١٥، قام نائب رئيس الوزراء الروسي (دميتري روجوزين) بإطلاقِ عَدَدٍ من المشاريع المشتركة الخاصة في التعاون العسكري التقني بين روسيا والصين، وتضمَّنت مشاريع مشتركة في المِلاحَةِ عَبْرَ الأقمار الصناعية، وإنتاج المكونات الإلكترونية والمعدات الفضائية، والاستشعار عن بعد ومعركة الفضاء البشرية، فضلاً عن ذلك هناك مشروع تصدير الأسلحة الروسية "S-400" المُضاد للطائرات إلى الصين، والذي أصبحت الصين في إطاره "شريكًا مُتميِّزًا" في هذه الأنظمة، فضلاً عن الطائرات الصينية من الجيل الخامس من طراز "J-31" التي تُعدُّ برنامجًا مُتقدِّمًا

مُنافِسًا للولايات المتحدة الأمريكية في الأسواق الإقليمية، والتي يتمُّ تشغيلها بواسطة محركات "RD-93" الروسية(١٦).

وفي عام ٢٠٢١، حقَّقت القوات المسلحة الصينية والروسية تقدُّمًا كبيرًا في مجال التعاون العسكري، وأعلنوا للعالم عزمهما الرَّاسِخ على تبادل الدعم والمساعدة وحماية السلام، وذلك وفقًا لتقرير وزارة الدفاع الصينية حول "التعاون العسكري الدولي" في عام2021(١٧).

وفي إطار التعاون العسكري بين الصين وروسيا، شارك الجيش الروسي مع الجيش الصيني في تدريبات عسكرية في ٩ آب ٢٠٢١ تحت عنوان (التعاون-٢٠٢١)، وحدَثت تلك التدريبات في منطقة "تينغشيا" الواقعة في شمال غرب الصين التي تتمتَّع بالحكم الذاتي. وقد تنوَّعت الأسلحة المستخدمة في التدريب ما بين الدبابات والمُدرَّعات والطائرات. وتكمنُ أهمية هذه التدريبات في أنَّها الأولى التي يدخل فيها الجيش الروسي إلى قاعدة عسكرية صينية للتدريب التكتيكي للأسلحة المختلطة، كما أنَّها تمَّت في عُمق المناطق الإستراتيجية النائية في الصين؛ مِمَّا يُوضِّح حجم الثقة المُتبادلة بين الدولتين، كما أنَّها هدفت إلى (تبادل الخبرات في مجالات قيادة القوات وإدارتها، وأمن المعلومات والتعامل مع هجمات المعلومات الإلكترونية، ونُظُم الاستطلاع والإنذار المُبكر، ومُكافحة الإرهاب)، كما تضمَّنت لأول مرَّة تدريب القوات الروسية على استعمال الأسلحة الصينية. ومثَّلت تلك التدريبات إحدى حلقات التعاون الاستراتيجي والشراكة الشاملة بين الدولتين، التي وصفتها وزارة الدفاع الصينية بأنَّها "تُظهر قُدرة البلدين على مُحاربة العناصر الإرهابيَّة والحِفاظ على السلام والأمن الإقليميين.(١٨)

وقد صرَّحت الصّحافة ومراكز البحوث الروسية أنَّ أحد أسباب هذه التدريبات هو مُواجهة الضُّغوط الغربية والأمريكية على موسكو، التي تمثَّلت بتهديد الرئيس الأمريكي "بايدن" بشنِّ حربٍ شاملةٍ ضِدَّ روسيا والصين في حال استمرار الهجمات السّيبرانيَّة على المراكز الأمنية الحيوية والاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى أثر ذلك صرَّح وزير الدفاع الصيني على هامش اجتماعات وزراء دفاع منظمة "شنغهاي" للتعاون في طاجيكستان في تموز ٢٠٢١، وإشارته إلى أنَّ لقاءات التعاون العسكري بين الصين وروسيا لم تَرُقْ لبعض الدول(١٩). وقد أسهم التعاون العسكري بين الصين وروسيا في تعزيز العلاقات الثنائية بينهما من خلال تبادل الخبرات العسكرية والزيارات الأمنية وتطوير منظومة التســـلُّح لكلا البلدين، بهدف مُنافســـة ومُواجهة المنظومة العسكرية الغربية.

ثانيًا: التعاون في مُواجهة التهديدات المشتركة.

إلى جانب المصالح المشتركة بين الصين وروسيا التي ساعدت في تعزيز مجالات التعاون بينهما، كان هناك تهديدات مُشتركة حتَّمت على الدولتين التقارب والتعاون من أجل مُواجهة تلك التهديدات، وقد تمثَّلت بتهديد مناطق النُّفُوذ، والعقوبات الغربية.

فيما يخصُّ **مناطق النُّفُوذ**، بطبيعة الحال تسعى القوى القاريَّة الكبرى إلى إنشاء مناطق نفوذ إقليميَّة خاصـة بها لحماية حدودها، فروسيا تدَّعي أنَّ لها الحقَّ في أن يكون لها مجال اهتمام إستراتيجي في الجوار الروسي بعيدًا عن مُشاركة الغرب ونفُوذه. ولا يقتصر مجال النُّفُوذ هذا على أوكرانيا والقَرْمِ فحسب، بل أيضًا يشملُ بيلاروسيا ودول البلطيق (إستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا) فضلاً عن كازاخستان إذ تُوجد أقليَّاتٌ عرقيَّةٌ روسيَّةٌ فيها. أمَّا الصين فتعتمدُ بشكلٍ كبيرٍ على التجارة الدولية بين المُحيطَين الهادئ

والهندي، إذ تسعى الصين إلى إقامة منطقة نفُوذ في جنوب شرق آسيا، وتعزيز السيطرة على بحر الصين الجنوبي والذي من خلاله تمرُّ معظم واردات الصين الحيوية[٢٠].

ترى كُلٌّ مِنْ الصين وروسيا أنَّ الهيمنة الأمريكية وزعامتها للعالم تُهَدِّدُ مَصَالحهم القومية وبقاء أنظمتهم. فكلا الدولتان لديهما قناعة تامَّة أنَّ الولايات المتحدة الامريكية تسعى جاهدةً لتطبيق إستراتيجية "احتواء مزدوج" ضد روسيا من جهة؛ من خلال توسيع حلف شمال الأطلسي (الناتو) ومحاولة ضمِّ دول الاتِّحاد السوفيتي السابق إلى هذا الحِلْفِ، وضدَّ الصين من جهة أخرى، من خلال تقويض وتحجيم نفوذ الصين في منطقتي المحيطين الهادئ والهندي (الإندو–باسيفيك)[٢١].

وتسعى الولايات المتحدة إلى تضييق الخِنَاقِ على كُلٍّ من الصين وروسيا، وذلك من خلال تطبيق "سياسة أفعى الأناكوندا"* تجاههما، مع تَجنُّب الدخول في صراعٍ مُسلَّحٍ مع بكين وموسكو. ووفقًا للرؤية الصينية والروسية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى وبشكلٍ دائمٍ لمنع تبوؤهما مكانة دوليَّة قويَّة لمنعهما من استعادة أراضيهما المفقودة والسيطرة على مناطق نفوذهما التاريخية؛ لذا استخدمت روسيا القوة العسكرية في جورجيا وشبه جزيرة القَرْمِ وأوكرانيا، الأمر الذي فرضته روسيا دون تحديات عسكرية فعَّالة من الغرب. أمَّا الصين فقامت بعسكرة بحر الصين الجنوبي بأكمله من أجل إحكام السيطرة عليه[٢٢].

أمَّا ما يخصُّ **العقُوبات الغربية**، فقد اتَّخذت الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي سياسة فرض العقوبات الاقتصادية على روسيا لإجبارها على التنازُل عن سياساتها ومواقفها المُناهضة للمصالح الغربية، فلم تلتزم روسيا ببنود "اتفاقية مِينسك الثانية"* عام ٢٠١٥، ولم تتراجع عن ضمِّ شبه جزيرة القرْمِ، وأصرَّت روسيا على عدم التنازل عن شبه الجزيرة وعدم تحرير الرهائن وسحب القوات، وكان

ذلك سببًا في فرض العقوبات الاقتصادية الغربية على روسيا. فقد اتَّهمت الولايات المتحدة الرئيس الروسي بوتين بتعمُّد التعدِّي على الشرعيَّةِ الدُّوليَّة، وزعزعة الاستقرار الدولي، نتيجة سياسته في أوكرانيا، ولاسيما الطريقة التي تمَّ بها ضمُّ شبه جزيرة القرم(٢٣).

وقد استمر فرض العقوبات الأمريكية على روسيا خلال حقبة إدارة الرئيس باراك أوباما، ودونالد ترامب ، وجوبايدن، ففي عام ٢٠١٦، أعلن باراك أوباما تجديد العقوبات المفروضة على روسيا بشأن القرم مرة أخرى. وفي كانون الثاني ٢٠٢٠، أصدرت إدارة الرئيس ترامب ٢٩ بندًا بخصوص تمديد العقوبات المفروضة على روسيا جَرَّاء سياستها في القرم، وانتهاكات حقوق الإنسان وصفقات الأسلحة وأزمة الهجمات الإلكترونية، وهَدَفَتْ تلك العقوبات إلى الضغط على روسيا لدفع تكاليف سياستها في أوكرانيا وإجبارها على التراجع(٢٤). وفي 24 شباط ٢٠٢٢، أعلن الرئيس بايدن عن فرض حزمة عقوبات جديدة على روسيا نتيجة الغزو الروسي لأوكرانيا، وصرح جو بايدن "بأنَّ الجيش الروسي بدأ هجومًا غير مُبَرَّرٍ على أوكرانيا". وأضاف قائلاً: إنَّ الولايات المتحدة ستَفْرُضُ عقوبات جديدة ستُكلِّف الاقتصاد الروسي الكثير من خلال منع الاستثمارات الأمريكية في روسيا، وتجميد جميع الأموال الروسية في الولايات المتحدة، وحظر أربعة مصارف روسية جديدة، وتقييد الصادرات التكنولوجية التي تصل إلى روسيا. أمَّا الاتحاد الاوربي فقد وافق على فرض عقوبات جديدة على قطاعات الخدمات المالية والنقل والطاقة في روسيا وفرض قيود على الصادرات(٢٥).

أمَّا بالنسبة الصين، فإنَّ السياسة الأمريكية تجاه الصين ظلَّت دون تغيير، وفي هذا الخصوص أشار الصحفي البريطاني "أندرو براون" في مقال نشرته (وكالة بلومبرج للأنباء) بعنوان "حين يتعلَّقُ الأمر بالصين فإنَّ بايدن هو ترامب 2"؛ أي أنَّ الخَطَّ

المُتشدّد لترامب تجاه الصين مستمرًا، وربما يتم تطبيقه من قِبَلِ فريقِ بايدن بمزيدٍ من البراعة، في إشارة إلى ثبات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصين حتى مع تغيير المسؤولين في البيت الأبيض(٢٦). كما تفرض الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي قيودًا على الشركات الصينية التي تُهيمن على مرافق البنية التحتية الاستراتيجية، والشركات التي تُشكِّل العمود الفقري للأنموذج التكنولوجي الجديد. كما تستخدم الولايات المتحدة طُرُقًا مُتنوِّعة لفرض قيود غير جمركية انتقائية على الشركات الصينية التكنولوجية التي تتنافس مع الشركات الأمريكية، مثل العقوبات الأمريكية التي فرضت على "شركة هاواوي" الصينية، وبالتالي فإنَّ الهدف الإستراتيجي للولايات المتحدة يتمثَّل في "منع بكين من كسب الحرب التكنولوجية مع الولايات المتحدة"(٢٧). واستنادًا إلى ما سبق، عملت الصين وروسيا على تعزيز وتحصين مناطق نفوذهما بهدفِ مُواجهة الإستراتيجيَّات العسكرية الغربية، وتنسيق الجهود الأمنية والاقتصادية للحَدِّ من تأثير العقوبات الغربية، التي أسهمت في النهاية من تعزيز التعاون وترسيخ العلاقات بين الدولتين.

اَلْمَبْحَثُ الثَّانِي: تَحَدِيَّاتُ العَلاقَاتِ الصِّينيَّةِ – الرُّوسِيَّةِ بَعْدَ العَامِ ٢٠١٣.

على الرُّغم من وجود مجموعة من الدوافع التي عزَّزت العلاقات الصينية – الروسية، وزادت من مستوى التقارُب الإستراتيجي بينهما، إلا أنَّ ذلك لم يمنع وجود العديد من العوامل والمُتغيِّرات التي كانت بمَثَابَةِ تحديَّاتٍ، والتي حدَّدت بدورها من مستوى العلاقات بين البلدين، وسيتم شرحها وفق الآتي:

١- الاختلاف في توجهات السياسة الخارجية.

ترتبطُ الصين مع الولايات المتحدة الأمريكية بشبكة من العلاقات والمصالح التجارية والاقتصادية والسياسية المُتبادلة، وأصبحت هذه العلاقات تتميز بطبيعَةٍ

مُزدوجةٍ، فهي من جهة تجمع ما بين المخاوف والشكوك المتبادلة، ومن جهة أخرى تُؤكِّد على ضرورة التعاون وتعزيز الاهتمامات المشتركة الخاصة. فالصينُ لا تستطيع أن تتجاهل دور الولايات المتحدة الأمريكية البارز في النظام الدولي المعاصر، أو حجم مصالحها مع واشنطن. أمَّا الولايات المتحدة، فلا تستطيع هي الأخرى أن تُغفل حقيقة التقدُّم الاقتصادي والانفتاح الدولي المُتزايد الذي حقَّقته الصين، الذي يُؤهِّلُها لأن تكون إحدى القوى الاقتصادية المؤثرة في التفاعلات الدولية(٢٨).

وعلى الرُّغم من مظاهر التوتر السابقة، فقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية والصين ضرورة استمرار علاقات التعاون والتنسيق المُتبادل، إذ رأت واشنطن أنَّ تطبيع علاقاتها مع بكين وتطويرها سيساعد في تنسيق الجهود لوقف انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيمياوية، فضلاً عن التنسيق في مجال مكافحة الجريمة وتهريب المُخدِّرات وحماية البيئة. كما أنَّ الصين قد أدركت طبيعة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن التحول نحو اقتصاد السوق، وطبيعة التعامل مع "مشكلة تايوان" كونها تتعلَّق بالأمن القومي الصيني، فضلاً عن التنافُس مع اليابان في قارة آسيا(٢٩). كما تُدرك الولايات المتحدة مدى أهمية الصين بالنسبة لها، كونها تضمُّ "أكبر قوة شِرائيَّة في العالم"، وسوق واسعة للمنتجات الأمريكية، ومِنْ ثَمَّ فإنَّ المشاركة الاقتصادية مع الصين ضرورية لها، وأنَّ أيَّة عملية لفصل الاقتصادين الأمريكي والصيني سيكون امرًا بالغ الصُّعوبة وباهض التكاليف في الوقت نفسه، وفي هذا الإطار صرَّح نائب وزير الخارجية الأمريكي الأسبق (روبرت زوليك) بقوله " إنَّنا نريد الآن أن نُشجِّعَ الصين على أن تكون مُساهمًا مسؤولاً في النظام الدولي، وأن تكون أكثر من مُجَرَّدِ عضوٍ فيه، بل تعمل معنا للحفاظ على النظام الدولي الذي مكَّنها من النجاح"(٣٠).

نستنتجُ ممَّا سبق أنَّ العلاقات الأمريكية الصينية تسير وفق مبدأ "المصالح المشتركة" التي تتطلب التعاون والتنسيق المتبادل، والقائمة على أُسس السلام والاستقرار في قارة آسيا والعالم، مع العمل على تعزيز فرص التعاون، لاسيما في المجالات التجارية التي تؤدِّي دورًا بارزًا ومُؤثِّرًا في العلاقات الأمريكية الصينية، وهو ما يُثير حفيظة روسيا وتخوُّفها من هذا التقارب، خوفًا من أن يكون على حساب علاقات الصين مع روسيا واندفاعها نحو الولايات المتحدة الأمريكية وتغيير مواقفها الداعمة لروسيا.

٢- مشروع الحِزَامِ والطريق الصيني.

عند إطلاق الرئيس الصيني "شي جين بينغ " لمبادرة "الحزام والطريق" عام ٢٠١٣، بقت روسيا مُتخوِّفة كغيرها من الدول الأخرى من الأهداف الفعلية للمشروع الصيني، إذ تتخوَّف روسيا من أن يُسهم المشروع في فكِّ الارتباط التقليدي بين روسيا ودول آسيا الوسطى؛ لأنه يمنح تلك الدول مجالاً واسعًا للتعاون مع كِلْتَا القوتين على نحو أكثر توازُنًا (مع روسيا في إطار الاتِّحاد الاقتصادي الأوراسي، ومع الصين في إطار مشروع طريق الحرير الجديد)[٣١].

أسَّست روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان في عام ٢٠١٠ "الاتِّحاد الجُمركي" الذي تمَّ إنشاؤه بمُوْجَبِ اتفاقية أُبرمت عام ٢٠٠٧ ، ثم أسَّست الدول الثلاثة "المجال الاقتصادي المُوحَّد" الذي يعمل على ضمان وجود سُوْقٍ مُوحَّدٍ للسِّلَعِ والخدمات وتوحيد السياسات المُتَّبعة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وفي عام ٢٠١٤، تمَّ التوقيع على معاهدة إنشاء "الاتِّحاد الاقتصادي الأوراسي" ودخلت حَيِّزَ التنفيذ عام ٢٠١٥. وفي الواقع كان الهدف الأساس لروسيا من إنشاء الاتِّحاد الاقتصادي الأوراسي هو لتعزيز نفوذها في منطقة ما بعد الاتحاد السوفياتي السابق، خوفًا من توسُّع الاتحاد

الأوروبي باتجاه شـرق أوروبا، فضـلاً عن تمدُّد النُّفُوذ الصـيني في منطقة آسـيا الوسطى(٣٢).

تبقى روسيا مُتخوِّفَةً من الأهداف الفعلية للمشروع الصيني، وعلى الرُّغم من أنَّ الصين دعت إلى تعزيز التنسيق بين مبادرة "الحِزَام والطريق " والاتِّحاد الاقتصـادي الأوراسي" في عام ٢٠١٥، فإنَّ التَّعارُض بين وجهتي النظر الصينية والروسية يبقى أبرز من أن يتمَّ تجاهله. فالصينُ تُفضِّلُ التعامل مع دول آسيا الوسطى عبر المدخل ثنائي الأطراف، بينما تُشـدِّد روسـيا على ضـرورة الاعتراف بالاتحاد الاقتصـادي الأوراسي كمؤسسة إقليمية فاعلة في إدارة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين من جهة والدول الأعضاء في الاتحاد من جهة أخرى. وعلى هذا الأساس غالبًا ما يُنظر إلى المشروع الصيني على أنه أداة لتقويض القدرة الروسية على المنافسة؛ لاسيما في مجالات البنية التحتية وإنشاءات النقل. وتبقى مسألة التنسيق بين المشروعين الصيني والروسي مجرد إعلان رسمي فقط، إذ من الصَّعب التوفيق بين مشروع تحريري للتجارة الدولية يهدُفُ إلى تشبيك أكبر عدد ممكن من الأسواق وفتحها على بعضها (مشروع الحزام والطريق)، وآخر حمائي يرمي إلى إنشاء سوق إقليمية مُوحَّدة ومحدودة إقليميًّا (الاتِّحاد الاقتصادي الأوراسي)(٣٣). وأثَّر مشروع الحِزام والطريق على طبيعة العلاقات الصينية الروسية من خلال التخوُّفات الروسية الضِّمنية من هذا المشروع لأسباب عديدةٍ، أهمُّها: توسُّع النفوذ الصيني في الأسواق الروسية وتراجع النفوذ الروسي في آسيا الوسطى والتنافس على الطاقة والتخوُّف من الهيمنة الصينية.

٣- التنافُس الصيني – الروسي في آسيا الوسطى.

تتكون منطقة آسيا الوسطى من الدول (أوزبكستان، كازاخستان، قيرغيزستان، طاجكستان، وتركمانستان) وتتمتَّع المنطقة بموقع إستراتيجي مهم إقليميًّا ودوليًّا، وقد زاد من أهميتها الثروات المعدنية الهائلة المتوفرة فيها وأهمها الغاز الطبيعي والنفط. وتُعدُّ روسيا هذه المنطقة مجالها الحيوي ومنطقة نفوذها الذي ورثته عن الاتحاد السوفيتي السابق. أمَّا الصين فتُعِدُّ تلك المنطقة مهمة للغاية على المستوى الاقتصادي والأمني، إذ إنَّ السيطرة على منطقة آسيا الوسطى يُتيحُ للقوى المُسيطرة الوصول إلى العُمق الحيوي الصيني باتجاه الجنوب الشرقي، والعُمق الحيوي الروسي باتجاه الشمال.[٣٤]

وتُعَـــدُّ منطقة آسيا الوسطى ساحةً للصِّراع بين القوى الدولية؛ نظرًا لأهميتها الجيواستراتيجية والجيواقتصادية. فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، قُلِّصت الحدود بين الصين وروسيا لتُصبح ٢٠٠٠ كيلو مترًا.

لذا، سَعَتْ كُلٌّ من الصين وروسيا إلى دعم وتعزيز الاستقرار في منطقة آسيا الوسطى التي استقلَّت عن الاتِّحاد السوفيتي السابق، وذلك من خلال زيادة الرَّوابط الثُّنائية في مجال الأمن والمصالح المُتبادلة الأخرى. فكانت "منظمة شنغهاي للتعاون" إحدى مظاهر التعاون في المجال الأمني بين البلدين، من أجل مُواجهة التغلغل الأمريكي في دول آسيا الوسطى. وقد تعهَّد كُلٌّ من الرئيس الروسي بوتين والرئيس الصيني شي جين بعدم السماح لأيِّ قُوى خارجيَّة بالتدخل في شؤون آسيا الوسطى، وجاء ذلك أثناء قمة البِريكس التي عُقِدَت في تشرين الأول عام ٢٠١٦[٣٥]، وبالرُّغم من التعاون الصيني الروسي عبر "منظمة شنغهاي للتعاون" تجاه دول آسيا الوسطى، إلا أنَّ روسيا تشعر بالقلق إزاء التوسُّع الصيني المُتنامي؛ ولاسيما في مجالات الطاقة مع أوزبكستان وتركمانستان وكازاخستان. ويرجع الاختلاف في توجُّهات روسيا والصين

إلا أنَّ الصين تُريد تعزيز التكامل الاقتصادي وتحقيق مصالحها الاقتصادية، أمَّا روسيا فتُركِّز على الجانب الأمني وضمان بقاء دول آسيا الوسطى كتوابع تدور في فلكها؛ لذا، استخدمت روسيا المنظمات التي أنشأتها مثل منظمة "معاهدة الأمن الجماعي" و"الاتحاد الاقتصادي الأوراسي" ومنظمة شنغهاي للتعاون لمُمَارسة نفوذها ومُوازنة الوجود الصيني في آسيا الوسطى(٣٦). ويُعدُّ التنافُس الصيني الروسي على منطقة آسيا الوسطى أحد التَّحديَّات الرئيسة في العلاقات الثنائية بينهما، نتيجة وجود العديد من الآثار الناتجة عن هذا التنافُس، مثل الآثار السياسية المُتمثِّلة بتقليص النفوذ الروسي التقليدي في هذه المنطقة نتيجة التوسُّع الصيني فيها، والآثار الاقتصادية المتمثلة بزيادة الاستمارات الصينية في دول آسيا الوسطى من خلال مشروعات النقل والبنى التحتية، وتراجع الاعتماد على روسيا اقتصاديًا.

٤- الدَّعْمُ العسكري الروسي للهند.

تحتلُّ العلاقات الروسية الهندية مكانة مميزة في سِياق النظام العالمي المُتعدِّد الأقطاب، وتعزيز التعاون بين موسكو ونيودلهي يُعدُّ جزءًا من التَّحوُّلات الجيوسياسية التي تهدف إلى تقليل الهيمنة الأمريكية. وتُعدُّ الهند وروسيا شريكين إستراتيجيين يسعيان إلى تعزيز علاقاتهما الثنائية في مجالات متنوعة، مثل الاقتصاد، والطاقة، والدفاع، والتكنولوجيا.

وتُمثِّلُ العلاقات الروسية الهندية ولاسيما فيما يتعلَّق بالدعم العسكري الروسي للهند، أحدى مُحدِّدات العلاقات بين الصين وروسيا، فالصينُ دائمًا ما تعترض على الدَّعم العسكري الروسي للهند، وتزويدها بأحدث التقنيات العسكرية وأنظمة الدفاع؛ مِمَّا ينعكس بشكلٍ سلبيٍّ على طبيعة العلاقات الصينية الروسية، نتيجة الخلافات الكبيرة بين الصين والهند، ولاسيما فيما يتعلَّق بمسألة الحدود والتنافس في آسيا(٣٧). فالصينُ

تسعى لتكون القوة الإقليمية المهيمنة في آسيا، والدعم الروسي للهند يمكن أن يُعزِّز دور الهند كقُوَّةٍ مُوازية للنفوذ الصيني، سواء من الناحية الاقتصادية أو العسكرية. كذلك يُسهم الدعم العسكري الروسي للهند في تعزيز قدراتها الدفاعية، الأمر الذي يُمثِّلُ تخوُّفًا للصين بشأن ميزان القوى على حدودها، ولاسيما فيما يتعلق بالنزاعات الحدودية في جبال الهيمالايا.

روسيا تُعَدُّ المورد الرئيس للأسلحة للهند، وقد أقامت البلدان مناورات عسكرية مشتركة، التي تمَّ الاتِّفاق عليها في عام 2016، ومن الجدير بالذكر أنَّ الهند وروسيا تتعاون في مُواجهة الصين عندما يتعَّلق الأمر بباكستان، بينما تتعاون الصين وروسيا عندما يتعَّلق الأمر بالتواجد الأمريكي في آسيا(٣٨).

كما أكَّدت القمة الثنائية التي جمعت بين رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي والرئيس الروسي فلاديمير بوتين التي عُقِدَتْ في روسيا في تموز ٢٠٢٤، إلى أنَّ المسار العام الإيجابي للعلاقات بين الدولتين لا يزال قائمًا، ولاسيما أنَّ هذه القمة تُعَدُّ "أعلى آليَّة حوار مؤسسي في الشراكة بين الدولتين". وأكَّد البيان المُشترَك الصادر عن القمِّة الثنائية التي حملت شعار "روسيا والهند.. شراكة قوية ومتوسعة" تعزيز التعاون المستقبلي في المجالات كافَّة، والمُضي في تحقيق الإمكانات الكاملة للشراكة الإستراتيجية على نحوٍ مُتوازنٍ ومُستدَامٍ، مع تأكيد تفعيل آليَّات التعاون المؤسسي والحفاظ على ما تمَّ من إنجازاتٍ مُشترَكَةٍ(٣٩).

تحرصُ الهند على حفظ توازن القِوَى الدولي والإقليمي في آسيا، وفي هذا السياق أكَّد رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي، أنَّ بلاده "تسعى للتعاون مع روسيا للقيام بدور داعمٍ لمنطقة سلمية ومستقرة في عموم آسيا"؛ وهو ما يوضِّح رغبة الهند في تحقيق نوعٍ من توازن القوى الإقليمي في آسيا؛ من خلال تعزيز علاقاتها مع روسيا،

وترى نيودلهي أنه يُمكِن لروسيا أن تقوم بدور مُوازِن أو كحلقة وصلٍ كقوة آسيوية لا غِنَى عنها في التواصل مع القوى الإقليمية الآسيوية الأخرى. كما تُدرك الهند أنَّه لا يُمكنها الاضْطِلاَع بدور سياسي واقتصادي نشط في أفغانستان وفي منطقة" آسيا الوسطى" ذات الأهمية الجيواستراتيجية دون التعاون مع روسيا، كذلك تُدرك الهند أنَّ ثمَّة حدودٌ وسقفٌ للدور الأمريكي والغربي في هذه المنطقة. ومن المُحتَمَل أن تكون روسيا أهم وسيط بين الصين والهند في حالة حدوث أيَّة أزمات مستقبلية(٤٠)أمَّا روسيا فهي الأخرى تُحقِّق عدَّة مكاسب من الاحتفاظ بعلاقاتها القوية مع الهند، ولاسيما في ظلِّ السياقات الدولية الراهنة، يتمثَّل أولها في حاجة روسيا إلى تعزيز روابطها مع الدول الصديقة في ظلِّ العقوبات الغربية، التي كان آخرها "حِزْمَة العقوبات الأوروبية الرابعة عشرة"، التي استهدفت لأول مرَّةٍ صادرات روسيا من الغاز الطبيعي المُسَال، إذْ يرى الرئيس بوتين في رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي، حليفًا دبلوماسيًّا واقتصاديًّا رئيسياً يُمكن الاعتماد عليه، فقد فتحت الهندُ أسواقها أمام النفط الروسي بَعْد إغلاق معظم الأسواق الغربية أمام الصادرات الروسية، وشهدت التبادُلات التجارية بين الدولتين نمُوًّا مُتسارعًا، بقيمة بلغت" ٦٢ مليار دولار" في عام ٢٠٢٣. ويُتوقَّع أن تتجاوز" ٧٠ مليار دولار" بنهاية العام ٢٠٢٤؛ كما تقوم الهند بتسوية مُبادلاتها التجارية مع روسيا بالعملات المحلية بعيدًا عن الدولار، بعد استبعاد روسيا من نظام "سويفت" المالي العالمي.(٤١)

بناءً على ذلك، تحرص روسيا على استمرار الحِيَادِ الهندي، ولاسيما تجاه الحرب في أوكرانيا مع روسيا

بمدى قوة علاقات الهند مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي لا تُثير استياء موسكو طالما أنَّ الهند لم تستجبْ للضغوط الغربية في الانضمام للعقوبات ضد روسيا. كما

تسعى روسيا إلى توثيق علاقاتها مع الهند تحسُّبًا من تداعيات تنامي العلاقات الهندية الأمريكية عليها مستقبلاً، فقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية الشريك التجاري الأول للهند في عام ٢٠٢٢.

٥- الموقف الصيني من الأزمة الأوكرانية.

بعد نهاية أزمة شبه جزيرة القرم وضمِّها إلى روسيا بعد استفتاء جرى في ١٦ مارس ٢٠١٤، التزمت الصين الحياد التام بشأن أزمة القرم على صعيد التصريحات أو في الامتناع عن التصويت في مجلس الأمن؛ نظرًا لأنَّ موافقتها على ما فعلته روسيا في القرم من المحتمل أن يأتي بنتائج عكسية على الداخل الصيني، من حيث تجدُّد المشكلات الانفصالية في إقليم التبت وشينغيانغ وتايوان، كما أنَّ الصين لديها خطط ومشاريع استثمارية من شأنها خدمة مسار التنمية الصينية، وبما يتعارض مع الخطط الروسية. فالمصلحةُ الصينية تقتضي استقرار أوكرانيا للمحافظة على الاستثمارات الصينية في أوكرانيا، وضمان الوصول إلى المحاصيل الزراعية الوفيرة فيها، وكذلك خدمة طريق الحرير إلى أوروبا، إذ ترغب الصين في الاستفادة من موقع أوكرانيا الاستراتيجي في بناء طريق مختصر إلى أوروبا التي تُعدُّ سوقًا استهلاكيًّا كبيرًا للمُنتجات الصينية[٤٢].

وبعد غزو روسيا لأوكرانيا في ٢٤ شباط ٢٠٢٢، لم تتأخر الصين في تصدُّر المشهد الدولي بعد قيام الحرب الروسية الأوكرانية، وتطلَّعت جميع القوى المعنية بالحرب لمعرفة الموقف الذي ستتخذه بكين، ويرجع ذلك لمكانة الصين المتنامية في النظام العالمي، وحيوية الرهانات التي تُحيط بعلاقاتها مع روسيا وأوكرانيا والأطراف الغربية كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية. ولخطورة هذه الحرب واحتمالات خروج الصراع عن السيطرة، ولحاجة الصين لإبراز دورها كقوة مسؤولة وتأكيد رغبتها

في تسويق صورة إيجابية عن نفسها، وكذلك لمصلحتها في تأمين بيئة سلمية لمُواصلة صعودها ولاسيما في الجانب الاقتصادي(٤٣).

بطبيعة الحال ترغب الصين في المحافظة على متانة علاقاتها مع روسيا من ناحية، وحماية مصالحها التجارية مع أوكرانيا التي تُعدُّ بوابتها نحو الاتحاد الأوروبي وشريكًا رسميًّا في مبادرة الحزام والطريق الصينية من ناحية أخرى. كما تسعى الصين لتجنُّب تدهور علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتفادي التعرُّض لعقُوباتٍ بسبب مواقفها تجاه الصراع الروسي الأوكراني، دون الرُّضُوخ لإرادة الغرب في إخضاعها وإعاقة صعودها.

وبناءً على ذلك، عرضَت الصين مُبادرة التسوية السياسية للأزمة الأوكرانية، وتضمَّنت هذه المبادرة التركيز على كيفية التخلِّي عن "عقلية الحرب الباردة"؛ أي: لا ينبغي السَّعي وراء أمن دولة ما على حساب الآخرين، ولا ينبغي تحقيق أمن المنطقة عن طريق تعزيز أو توسيع الكتل العسكرية. كما أنَّ وقف الأعمال العدائية واستئناف محادثات السلام، الحوار والتفاوض هما الحل الوحيد القابل للتطبيق للأزمة الاوكرانية، ويجب تشجيع ودعم جميع الجهود التي تُفضي إلى التسوية السلمية اللازمة(٤٤).

كانت الحربُ الروسية الأوكرانية سببًا في توليد اتجاهات سلبية في علاقات الصين مع روسيا، وأصبحت روسيا شريكًا أقلَّ جدارةٍ بالثقة؛ نظرًا للشكوك المُحيطة بعمر نظام الرئيس فلاديمير بوتين، فقبل عام ٢٠٢٢ كانت الصين تنظر إلى روسيا إلى حَدٍّ كبيرٍ باعتبارها شريكًا مُستقرًّا وموثوقًا، إذ عمل البلدان على تقويض الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي. وبعد غزو روسيا لأوكرانيا في ٢٤ شباط ٢٠٢٢، شهدت العلاقات الصينية الروسية منحنى سلبيًّا، فقد تضاءلت قوة روسيا نتيجة

لإخفاقاتها الكبيرة في ساحة المعركة في أوكرانيا، وأصبحت قبضة الرئيس بوتين على السلطة أكثر هَشَاشَةً مع تصاعد الانتقادات الدولية من جميع دول العالم(٤٥) .

وفي هذا السياق، ترى الباحثةُ المُتخصِّصة في شؤون الصين وآسيا والمحيط الهادئ "يو جي"، أنَّ التقارب الصيني الروسي بعد الحرب في أوكرانيا صار ذا تكلفة عالية للصين، التي كانت تأمل أنْ تُقدِّمَ لها روسيا دعمًا دبلوماسيًّا كاملاً لمُبادراتها العالمية المُختلفة في إطار عددٍ كبيرٍ من مِنصَّات الأمم المتحدة، وذلك في سياق المنافسة مع الولايات المتحدة الأمريكية، لكن الحرب الروسية الأوكرانية جعلت رغبات الصين أكثر إشكاليَّةً. وتُضيف "يو جي" بأنَّ تهور روسيا كان بمثابة حافز للصين لإعادة التفكير في تحالفها مع روسيا، وقد ترغب في تقليل المخاطر المُرتبطة بعلاقات موسكو المشحونة مع الغرب، وربما تتَّجه إلى تخفيف خطابها الدبلوماسي القاسي، واتِّخاذ مسار لعلاقاتٍ أقلَّ عدائيَّةٍ مع الغرب لإظهار نضجها في التعامل مع أزمة عالمية كبرى؛ لذا، فإنَّ الأزمة الأوكرانية تُعدُّ اختبارًا قاسيًا لمحور الصين الجديد مع روسيا(٤٦).

وبناءً عليه، تنتهج الصين سياسة حياديَّة وسطية تجاه الغزو الروسي لأوكرانيا عام ٢٠٢٢، تلك السياسة التي انتهجتها أيضًا تجاه أزمة شبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤، ففي الوقت الذي تسعى فيه إلى مساعدة روسيا، نجد الصين تسعى إلى التمسّك بمبادئ سياستها الخارجية حول سيادة الدول وحقّها في تقرير مصيرها، وكذلك تسعى أيضًا إلى الحفاظ على علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي؛ لأنَّ انفتاح الصين على واشنطن وحلفائها هو الذي أسهم في عملية التنمية الاقتصادية الهائلة.

المَبْحَثُ الثَّالِثُ: الآفَاقُ المُستقبليَّةُ للعَلاقَاتِ الصِّينيَّةِ – الرُّوسِيَّةِ.

اتَّسمت العلاقات الصينية – الروسية بدرجَةٍ كبيرةٍ من الاعتماديَّةِ والتعاون، وفي الوقت نفسه شَهِدَتْ تلك العلاقات العديدَ من أوجه التنافُسِ؛ لذا سنحاول في هذا المبحث التطرُّق إلى احتمالية استمرار مستوى العلاقات أو مدى تراجعها.

اَلْمَطْلَبُ اَلأَوَّلُ: مَشْهَدُ التَّنَافُسِ بَيْنَ الدَّوْلَتَينِ.

عند التَّعمُّقِ في دراسة العلاقات الصينية – الروسية يتَّضحُ وجود العديد من المُحدِّدَاتِ التي تؤدي دورًا في تعزيز أوجه التنافُس بين البلدين على الرُّغم من بُروز صورة التعاون الواضحة على تلك العلاقات. وقد تكون خلافات الحدود التاريخية أحدى تلك المُحدِّدات، ولاسيما مع تنامي المصالح الصينية في المنطقة الجغرافية التي تقع ما بين الصين وروسيا، إذ تقع بين الأقاليم الشمالية الشرقية الصينية وأقصى الشرق الروسي وشمال منغوليا، وهذه المنطقة ذات مساحاتٍ واسعةٍ، إذ يبلغ حجمها ضعف مساحة قارة أوروبا، كما يعيش في منطقة أقصى الشَّرق الروسي حوالي (٧) ملايين مواطن روسي، ويعيش في الجانب الصيني (١٠٠) مليون مواطن صيني، وهناك هِجْرة سكانية من الجانب الصيني إلى الجانب الروسي بشكلٍ مُتَصَاعِدٍ، وهذه الهجرة تُمثِّلُ تخوُّفًا لروسيا؛ لأنَّها يمكن أن تُغِّير الوضع الديموغرافي للمنطقة لصالح الصين في الجنب الروسي[٤٧]. كما تبحث الصين باستمرار عن الموارد الطبيعية في هذه المنطقة كونها تحتوي على احتياطات كبيرة من الغاز والنفط وغابات الأشجار والذهب والماس، فضلاً عن سيطرة الشركات الصينية على الاستثمار فيها، والذي مَثَّل هَاجِسًا لروسيا؛ خوفًا من اندفاع الصين داخل العُمْقِ الرُّوسي[٤٨].

كما أنَّ تبايُن توجُّهات السياسة الخارجية بين الصين وروسيا يتَّضح في قضية "جنوب آسيا"، حيثُ الصراع الهندي – الباكستاني، الذي أخذ طابِعًا نوويًّا. فالصينُ تُؤيِّدُ باكستان ضد الهند لإضعاف القوة الهندية وإبعادها عن التفكير في الخلافات الحدودية الصينية – الهندية، كما تُحاول الصين عرقلة صعود الهند كقوة إقليميَّة آسيوية منافسة لها. أمَّا روسيا، فقد دعمت الهند وزوَّدتها بالأسلحة من أجل استخدامها كورقة ضغط ضد الصين، إذ تهدف روسيا لجعل الهند قوة مُوازية للصين في آسيا.[٤٩]، كما حافظت الهند على علاقات تعاونية مع روسيا، ولاسيما خلال فترة مدة فلاديمير بوتين، وساعد في ذلك "معاهدة الصَّداقة والتعاون" بين البلدين، إذ تَمَّ تسهيل الاستثمارات الهندية الخاصة في مجال التنقيب في روسيا، فضلاً عن شراء الهند للأسلحة الروسية المتطورة.[٥٠] فضلاً عن التنافس الصيني الروسي المتزايد في منطقة آسيا الوسطى.

كما تُمثِّلُ القارة الإفريقية ساحةً جديدةً للتنافُس الروسي الصيني، ويُعَدُّ التنافس الروسي الصيني على القارة الإفريقية تنافسًا اقتصاديًّا بخلفيَّةٍ سياسيَّةٍ، يظهر ذلك من خلال رغبة روسيا والصين بجعل القارة الإفريقية خطَّ الدفاع الأول عن حدودهما الجيواستراتيجية، باعتبار أنَّ القارة الإفريقية تتوسَّط العالمين القديم والجديد، كما تمتلك إفريقيا مقوّمات تتمثَّل في الموارد والثروات الطبيعية الوفيرة التي جعلتها تتبوّأ مكانة مهمة جيوسياسيًّا في أجندات مُختلف السياسات، وأبرزها القوى العالمية. من هذا المنطلق لابدّ من إعادة رسم خطوط التماس لروسيا والصين، ويبدو أنَّ القارة الإفريقية تملك المواصفات المُواتية لتحقيق ذلك، ويُعَدّ أسهل المناطق تغلغلًا في ذلك منطقة القرن الإفريقي، والساحل الإفريقي غرب إفريقيا، فضلاً عن منطقة البحيرات الكبرى، ومن ثَمّ هناك أرضيَّةٌ خِصْبَة للتغلغل في القارة الإفريقية؛ لما تشهده من توتُّراتٍ

ونِزاعَاتٍ مُحتدمة، وهو الأمرُ الذي تستثمر فيه الصين بقوة، مع عوائد ضئيلة جدًّا، مقارنة بما تقدّمه القارة من امتيازات متعدّدة للصين(٥١).

ومن جانبٍ آخَرَ، وفيما يخصُّ رغبة الصين وروسيا في تغيير شكل النظام الدولي، وعلى الرُّغم من تأثير تنامي قُدرات روسيا والصين وتطور العلاقة بينهما على شكل النظام الدولي، وعلى دور الولايات المتحدة الأمريكية في قضايا النظام الاقتصادي والأمن العالمي، فإنه من المُبكر الحديث عن تحوُّلاتٍ جذريَّةٍ يقودها تحالُفٌ بين روسيا والصين في بِنية النظام الدولي. فلا تمتلك الصين ولا روسيا ولا العلاقة المشتركة بينهما تؤهلهما لإحداث تحوُّلاتٍ جذريَّةٍ في بِنْيَةِ النظام الدولي. فظاهرةُ تطوُّرِ العلاقات الروسية الصينية تنتمي إلى نظرية تنامي قوة إقليمية، لا أقطاب دولية. وعلى الرُّغم من توقُّع استمرار المسار التصاعدي للعلاقات الروسية الصينية على المدى القريب والمتوسط المدى، إذْ أدَّت عقوبات ترامب وبايدن على روسيا والصين إلى تقاربهما. أمَّا على المستوى البعيد المدى، فمِنْ المُتوقَّع أن يُواجِهَ مسار العلاقات بين الدولتين تحديات تتعلَّق بالتنافُس الاستراتيجي على النفوذ في المجال الحيوي المشترك بينهما، والتبايُن في طبيعة القوة ومستقبلها، فضلاً عن التحولات البنيوية التي قد تحدث في النُّخبة الروسية الحاكمة في مرحلة ما بعد الرئيس بوتين(٥٢). كما أنه ليس التقارب الاستراتيجي بين دولتين هو ما يُحدث تغييُرًا في شكل النظام الدولي، فمراحل التغيير في النظام الدولي تأتي عقب أزمات دولية كُبرى، مثل التغيير الذي حصل بعد الحرب العالمية الثانية في النظام الدولي، الذي تغيَّر لمصلحة الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي الوقت الذي يُؤكِّدُ فيه مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق (زبغنيو بريجنسكي) مُعارضة روسيا والصين للهيمنة الأمريكية، ولديهما من الإمكانيَّات

والقُدرات ما يُمكن أن يُشكِّل تهديدًا للمصالح الأمريكية، إلا أنَّهما – بحسب رأيه – غير قادرتين على الانتصار في حرب مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ بسبب:

١– عدم قدرتهما بالدفع بقواتهما لمسافات طويلة لفرض إرادتهما السياسية.

٢– تخلُّفهما الكبير في المجال التكنولوجي عن الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يُفقدهما وسائل تحقيق أي

استدامة لهدف سياسي على المستوى العالمي(٥٣).

كما أسهم (مشروع الحِزام والطريق) الصيني في زيادة هواجس روسيا وتخوُّفها من الأهداف الفعليَّة المُترتِّبَة عن هذا المشروع، لهذا شهدت الدوائر السياسية والأكاديمية الروسية نِقاشًا مُحتدمًا حول الفرص والمكاسب التي يُوفِّرها مشروع الحزام والطريق مقابل التحديات والمخاطر بالنسبة لروسيا، وعلى الرُّغم من أنَّ الصين دعت إلى تعزيز التنسيق بين مُبادرة الحزام والطريق والاتِّحاد الاقتصادي الأوراسي في عام ٢٠١٥، فإنَّ التعارض بين وجهتي النظر الروسية والصينية يبقى أبرز من أن يتمَّ تجاهله. فالصينُ تُفضِّلُ التعامل مع دول آسيا الوسطى عبر المدخل ثنائي الأطراف، بينما تُشدِّدُ روسيا على ضرورة الاعتراف بالاتحاد الاقتصادي الأوراسي كمُؤسَّسَةٍ إقليميَّةٍ فاعلة في إدارة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين من جهة والدول الأعضاء في الاتحاد من جهة أخرى، وعلى هذا الأساس غالبًا ما تنظر روسيا إلى المشروع الصيني على أنَّه أداة لتقويض القدرة الروسية على المُنافسة، لاسيما في مجالات البنية التحتية وإنشاءات النقل. وتبقى مسألة التنسيق بين المشروعين مجرد إعلان رسمي فقط، إذ من الصَّعب التوفيق بين مشروع تحريري للتجارة الدولية وآخر حِمَائي يرمي إلى إنشاء سوقٍ إقليميَّةٍ مُوحَّدةٍ ومحدودة إقليميًّا(٥٤).

من جانبٍ آخَرَ، مثَّل (البرنامج الفضـائي الصـيني)، تحديًا لروسـيا والولايات المتحدة الأمريكية اللتين كانتا تحتكران التفوق الفضائي؛ لأنَّ ذلك البرنامج يسير بصورةٍ مُتسارعَةٍ من أجل اللِّحاقِ بالتفوُّق الأمريكي وسَدِّ الفجوة بين روسيا والصين، إذ تُدركُ الصـين أنَّ وضـعها في القرن ال٢١ يتطلَّب القدرة على امتلاك القوة الفضـائية التي تُؤهِّلها لتصبح قوة عظمى في المستقبل(٥٥).

وعلى صعيد آخر، تُشكِّل علاقة الصين مع الولايات المتحدة الأمريكية هاجسًا لروسيا، وعلى الرُّغم من أنَّ هنالك آراء ونظريات تُشير إلى احتمال التنافُس والصِّراع في العلاقات الأمريكية – الصينية، إلا أنَّ هنالك أيضًا آراء وأفكار تُشير إلى احتمالية التعاون والاعتمادية بين الدولتين. إذ تؤدي المصالح دورًا كبيرًا في هذا الجانب، لاسيما بعد أن أدركت الولايات المتحدة أنَّ الصـين سَـتُشَـكِّلُ رقمًا مُهمًّا في النظام الدولي، وتحديدًا على المستوى الاقتصادي، بالتالي ليس من السُّهولة السيطرة عليها أو تحجيم دورها، وعليه فإنَّ مسـألة التعاون في العلاقات هي الطريقة الأسـلم لتفادي خُطورة مُنافسة الصين، التي تُعدُّ اليوم الدولة الأكثر مُنَافسَةً للولايات المتحدة الأمريكية(٥٦). كما يعتقد الساسة الأمريكيون أنَّ بناء علاقة صينية أمريكية مبنية على التعاون الأمني والاقتصادي والتجاري، يُحقِّقُ المصالح الأمريكية أكثر مِمَّا لو انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة عدائيَّة تجاه الصين، وذهبوا إلى أكثر من ذلك بقولهم " إنَّ معاملة الولايات المتحدة الأمريكية الصين كعدوٍّ سيجعلها كذلك في المستقبل"، ومن هنا يُؤكِّد هنري كيسنجر بقوله " إذا ظللنا نتمسَّك بأن الصين هي عدونا القادم، فسوف نحولها بالفعل إلى عدو، وسيكون ذلك من صُنع أيدينا"، ومن هذا المنطلق يرى أصحابُ هذه النظرية أنَّ وسائل الإعلام الأمريكية قد أخطأت عندما ضخَّمت من القوة العسكرية الصينية وإثارتها لِمَا يُسمَّى "بالتهديد الصيني(٥٧). وبالتالي تتخوَّف روسيا من تطور

العلاقات الصينية الأمريكية، لاعتقادها أنَّ هذه العلاقات قد تكون على حساب علاقات الصين مع روسيا وتقاربها من المحور الغربي.

وفيما يخصُّ الحرب الروسـية الأوكرانية، فقد أدركت الصـينُ حجم الخُطُورَةِ المُترتّبَةِ على تدخُّل الصين بجانب روسيا في الحرب، أو إظهار وتقديم أي شكلٍ من أشكال الدعم العسكري إلى الجانب الروسي الذي تربطهما علاقات ثنائية متميزة، على الرُّغم من رفض الصين إدانة روسيا أو إطلاق مصطلح "غزو عسكري "على العمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا. فالصينُ تُدرك أنَّ أيَّ تدخل مباشر في الحرب إلى جانب روسيا سيجعل الصين في جبهة مُواجهة مع حلف شمال الأطلسي (الناتو) بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية الداعم لأوكرانيا. وهو ما يعني استنزاف قدرات الصين في حرب قد تتطور لتُصبح حربًا عالميَّة ذات طابع نووي لا تُوجد فيها أرباح[٥٨].

ومِمَّا تقدَّم، يمكن القول إن هذه المُدخلات الآنفة الذكر قد تدفع الصـين وروسـيا نحو تعزيز التنافس في المســتقبل، ولاســيما أنَّ العلاقات الدولية في القرن الواحد والعشرين تقوم على أساس "المدرسة الواقعية" القائمة على أساس القوة والمصلحة، وبما أنَّ مُعطيَات القوة والمصــلحة تتغيَّر زمانيًّا ومكانيًّا، فرُبَّما من مصــلحة الطَّرفين بناء سياسة تنافسية في المستقبل، استنادًا إلى العوامل والمُتغيّرات المذكورة سابقًا.

اَلْمَطْلَبُ الثَّانِي: مَشْهَدُ التَّعَاوُنِ وَالاعْتِمَادِيَّةِ بَيْنَ الدَّوْلَتَيْنِ.

مرَّت العلاقاتُ الرُّوسـيَّةُ الصِّـينيَّةُ بعدد من مراحل التطور منذ نهاية الحرب الباردة، فقد تطوَّرت من "حُسْنِ الجوار" في أوائل التسعينيات، إلى "الشَّراكة البنَّاءة" في عام ١٩٩٤، إلى "الشَّراكة التعاونية" في عام ١٩٩٦، إلى "شراكة إستراتيجية شاملة" في عام ٢٠٠١، ثم إلى "شراكة وتنسيق إستراتيجي شامل" في عام ٢٠١٢، ومؤخَّرًا إلى

"شراكة إستراتيجية شاملة للمُساواة والثقة المتبادلة والدعم المتبادل والازدهار المشترك والصَّداقة طويلة الأمد"، كُلُّ هذه الأسماء تُشير إلى اتجاه تصاعدي في شكل العلاقات الروسية الصينية.

وهناك مجموعة من الدَّوافع التي تدعم احتمال تعزيز التعاون والاعتمادية بين الصين وروسيا، وهذه الدوافع قد تكون سياسية أو اقتصادية أو أمنية أو عسكرية.

أوَّلاً: الدوافع السياسية والأمنية:

سياسيًّا تتشارك كُلٌّ مِنْ روسيا والصين في الكثير من القضايا والمصالح، ولا سيما دعوتهما إلى إنهاء الأُحادية القُطبيَّة في النظام الدولي، ورفضهما التدخُّل في شؤون الدول الأخرى باسم التدخُّل الإنساني. فضلاً

عن أنَّ الدولتين لا تضعان مشروطية سياسية للتعاون مع الدول الأخرى.

فيما يخصُّ النظام الدولي الراهن فمن الواضح أنَّ ذلك النظام يمرُّ بتحوُّلاتٍ واضحةٍ على صعيد السياسة والاقتصاد وطبيعة التفاعلات بين مكوناته وعناصره، فالدول الفاعلة في ذلك النظام استطاعت إحداثَ تحوُّلاتٍ دوليَّةٍ أضعفت من الهيمنة الامريكية العالمية، بعد أن واجهت الولايات المتحدة الأمريكية تحديًا يتمثل بقيام الصين وروسيا بتحدي عناصر النظام الدولي الليبرالية مثل الديمقراطية ودعم حقوق الإنسان، وفي الوقت نفسه دعمت الصين وروسيا العناصر المُحافظة في النظام، مثل معايير السيادة وسلامة الحدود. فروسيا تسعى إلى الإفادة من الاستثمار الأجنبي المُباشر والتجارة العالمية في تعظيم قُدراتها، في حين تتجاهل المعايير الأخرى، مثل الاعتداء على سيادة الدول والديمقراطية وحقوق الإنسان، أمَّا الصين فتعمل على الإفادة من حرية التجارة العالمية بدرجة عالية دون الالتزام بطابعها الليبرالي في نواحٍ كثيرة(٥٩).

وعلى الرُّغم من أنَّ الصين والولايات المتحدة الأمريكية تجمعهما علاقات قوية؛ لاسيما في الجانب التجاري، إلا أنَّهُ لا يمكن إنكار وجود العديد من المُحدِّدات السياسية والاقتصادية والأمنية، التي تَحِدُّ من مستوى العلاقات الصينية الأمريكية ولا يمكن تجاوزها على المدى المتوسط أو القريب. والتي تُمثِّل أبرزها في مواضيع الديموقراطية وحقوق الإنسان، والنِّزاع التجاري، وحقوق المِلكيَّةِ الفكرية والأدبية، والموقف من قضية تايوان، فضلاً عن التنافُس في قارة آسيا.

كما عَزَّز مفهوم "الأوراسية الجديدة" من مستوى العلاقات الصينية الروسية، فقد أظهرت روسيا والصين تطلُّعهما إلى صياغة إطار تنموي لنظامٍ جديدٍ عَبْرَ إقليمي في أوراسيا، بالاعتماد على الدور المُعزّز للصين وغيرها من القوى غير الغربية، وأصبحت مُشاركة بكين الناعمة في أجندة تطوير النظام الأوراسي المُستوحاة من التصوُّرات الروسية أهم هدف طموح للدبلوماسية الروسية. وبناءً على ذلك، في عام ٢٠١٥ اعتمدت روسيا والصين بيانًا مُشتركًا حول اقتران بناء الاتِّحاد الاقتصادي الأوراسي والحزام الاقتصادي لطريق الحرير. وقد دعم البلدان رسميًّا مشاريع بعضهما بعضًا وأعلنا عن رغبتهما المُتبادلة في ضمان النمو الاقتصادي التَّدريجي والمُستدام في المنطقة، وتكثيف التكامل الاقتصادي في المنطقة والحفاظ على السلام والتنمية الإقليميين، فقد اقترحت روسيا على الصين التعاون في تطوير نظام إقليمي في قلب أوراسيا من خلال تنسيق المبادرات الإستراتيجية الكبرى(٦٠).

يتجلَّى التعاون الروسي الصيني في المشكلات السياسية ذات الأهمية الكبيرة لكلا البلدين، إذ لا تعترف روسيا بدولة مستقلة في تايوان، وتدعم مبدأ "وحدة أراضي الصين"، وهو الأمر الذي ترفضه الولايات المتحدة الأمريكية، على الرُّغم من عدم اعترافها رسميًّا بدولة مستقلة في تايوان، إلا أنها تدعمها عسكريًّا وتزودها بالأسلحة،

كما تتعهَّد بحماية تايوان من الصين. والوضعُ مُشابِهٌ أيضًا فيما يتعلَّق بقضية إقليم التِّبت، فلا تزال روسيا تعدُّ التبت جزءًا لا يتجزأ من الصين، أمَّا الولايات المتحدة فتعدُّ أنَّ الصين تحتلُّ إقليم التبت، وتساعد الانفصاليين التبتيين، وتتعاون مع حكومة التبت، رغم عدم اعتراف الولايات المتحدة رسميًا باستقلال إقليم التبت(٦١).

أمَّا في الجانب العسكري، فقد شهد أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تحولاً كبيرًا فيما يتعلَّقُ بالمشاورات العسكرية بعد أن نجحت تدابير بناء الثقة في الوصول إلى حلول حول القضايا الحدودية الخلافية، وتجلَّى ذلك في إنشاء آليَّاتٍ أكثر لا تمتلكها الصين وروسيا مع العديد من الدول الأجنبية. تمثَّلت إحدى الخُطوات المهمة في هذا الاتجاه في إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) في عام ٢٠٠١، التي وسَّعت وأضفت الطابع المؤسسي على واجهة المشاورات العسكرية بين البلدين. وقد أدخلت منصَّات متعددة للتفاعلات المُنتظمة بين وزراء الدفاع وغيرهم من المسؤولين العسكريين بمستويات مختلفة، وأنتجت ما يمكن أن يُسمَّى "آليَّة المشاورات بين الجيشين" داخل الهيكل الوظيفي لمنظمة شنغهاي للتعاونِ، حيثُ تشمل هذه الآلية عقد مؤتمرات القمة السنوية لمنظمة شنغهاي، والتي تُعقد كُلّ عامٍ في إحدى عواصم الدول الأعضاء(٦٢).

كما استطاعت روسيا والصين توحيد سياستهما الخارجية فيما يخصُّ إصدار القرارات في مجلس الأمن، وكشفت تلك القضية مدى قوة التنسيق الروسي– الصيني لغرض تحقيق أهدافهما، فقد شَكَّلا كابحًا مهمًّا ضِدَّ إصدار أي قرار من مجلس الأمن تتبنَّاهُ الولايات المتحدة الأمريكية أو الدول الغربية الأخرى قد يُضِرُّ بمصالحهم الإستراتيجية، وقد تجسد ذلك في القضية السورية، إذ أعاقت روسيا والصين إصدار أيَّ

قرارٍ من مجلس الأمن ينصُّ على استعمال القوة العسكرية ضد نظام الرئيس السوري بشار الأسد.

كما لم تحرك الصين ساكنًا أمام القرار الذي خرج من مجلس الأمن ضد روسيا، بعدما قامت روسيا بضمِّ شبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤، وذلك على خلاف الموقف الغربي الذي وجَّه سيلًا من الاتِّهامات لروسيا، مُتَّهِمًا إيَّاها بانتهاك القانون الدولي ومُخالفة الأعراف والقوانين الدولية، خاصة أنَّ الصين تُدرك تمامًا الأسباب التاريخيَّة والعِرْقِيَّة خلف الأزمة الأوكرانية، بل إنَّ الصين وقفت بجانب روسيا ضد العقوبات الغربية(٦٣). كما امتنعت الصين عن التصويت فيما يخصُّ الغزو الروسي لأوكرانيا في عام ٢٠٢٢.

وبعد مرور عامٍ على الحرب الروسية الأوكرانية، قدَّمت الصين، في (٢٤/ شباط ٢٠٢٣)، وثيقةً بعنوان "موقف الصين من التسوية السياسية للأزمة الأوكرانية"، تضمَّنت ١٢ نقطة، صِيْغَتْ كمبادئ عامة للتعامل مع الحرب ومن بين هذه المبادئ، التزام الأطراف المختلفة بعدم اللجوء إلى السلاح النووي، واحترام سيادة الدول، والتخلِّي عن عقلية الحرب الباردة، وعدم استهداف المدنيين والمنشآت المدنية، ووقف العقوبات من جانبٍ واحدٍ(٦٤).

ثانيًا: الدَّوَافِعُ الاقتصَادِيَّةُ:

تطوَّرت العلاقات الاقتصادية الصينية الروسية منذ عام ٢٠٠٩ بشكلٍ إيجابيٍّ في مجالاتٍ عِدَّةٍ، لعلَّ من أبرزها عامل الطاقة والعامل التجاري والمالي، وكانت دوافع تلك التطورات التي حدثت على المستوى الدولي، والتي تمثَّلت بحدوث الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها، وزيادة القوة الاقتصادية للصين وروسيا، والهيمنة الأمريكية على

الاقتصاد الدولي، فضلاً عن الأهداف الخارجية الإستراتيجية للدولتين، التي تمثَّلت بتحقيق نظامٍ اقتصاديٍّ دُوليٍّ بعيدًا على الهيمنة الأمريكية.

كما أسهمت المنظمات والتجمُّعات الدولية ذات الطابع الاقتصادي والمشاريع الاقتصادية الإستراتيجية التي جمعت بين الصين وروسيا في تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية، فضلاً عن مشاريع تصدير واستيراد الطاقة بين البلدين. إذْ تُعَدُّ روسيا والصين أبرز دولتين في مجموعة دول بريكس (BRICS) أحدى التشكيلات الاقتصادية الدولية الأسرع نموًّا في العالم، ومع ما تمتلكه الصين وروسيا من صراع للزعامة العالمية مع الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن سعي الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا لأخذ مكانة في النظام الدولي، فإنَّ الهدفَ الأساس لتجمُّع بريكس هو "إعادة هيكلة النظام الدولي"، وإن كانت مجموعة بريكس تؤكد أنَّها ذات طبيعة اقتصادية. إذ إنَّ المدخل الاقتصادي لمجموعة بريكس هو وسيلة لإحداث تحولات سياسية في النظام الدولي(٦٥).

أمَّا من حيث المشاريع الاقتصادية الاستراتيجية، فقد أسهم كُلٌّ من مشروع الاتِّحاد الاقتصادي الأوراسي الروسي، ومشروع الحزام والطريق الصيني في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري، فضلاً عن زيادة الاهتمام المشترك بمنطقة "أوراسيا". بداية مشروع الحزام والطريق جاء في سياق دولي إقليمي (جيواقتصادي – جيوسياسي) عرف تحولات بارزة، من بينها تزايد النزعة الإقليمية الصاعدة عبر العالم، وعودة السياسات التجاريَّة الحِمَائيَّة، لاسيما مع وصول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الى السلطة، الذي شكَّل تحديًا للسياسة الخارجية الروسية ما أدَّى إلى مزيدٍ من التعاون بين الصين وروسيا، وأيضًا يدفع هذا إلى مَزيدٍ من التشَابُكِ في العلاقة الثنائية بينهما، فيظهر هذا التشابك في الاستدعاء المتكرر لمفهوم "أوراسيا " في خطاب السياستين الخارجيتين

الصينية والروسية، وهو مفهومٌ يرتبط من جهة بالمشروع الصيني للحزام والطريق الذي يسعى إلى ربط أوروبا وآسيا تجاريًّا عبر شبكة معقدة من الممرات والمعابر الكبرى. ومن جهة أخرى، يرتبط هذا المفهوم بالمشروع الروسي للاتحاد الاقتصادي الأوراسي، الذي يرمي إلى إدارة وضبط العلاقات السياسية والأمنية والاقتصادية في المنطقة. لهذا يبدو أنَّ عودة مفهوم أوراسيا يُشكِّلُ مظهرًا أساسيًّا للارتباط المتزايد الذي أصبح يميز الإدراكات والتصورات الإستراتيجية والسياسات الخارجية الصينية والروسية[٦٦].

مثل مجال الطاقة العامل الرئيس في التفاهُم الاستراتيجي بين الصين وروسيا؛ نظرًا لِمَا يُمثِّلُه هذا المجال من أهمية إستراتيجية كبيرة لكلا البلدين، إذْ يضمن السوق الصيني استقرارًا لمبيعات الطاقة الروسية في ظلِّ مُواجهة العقوبات الغربية، كما أنَّ وفرة الطاقة الروسية يجعل الصين أقلَّ اعتمادًا على إمدادات الطاقة من دول الخليج العربي التي تُسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية. وتُعدُّ صفقة الغاز بين روسيا والصين عاملاً مُعزِّزًا للتقارُب بين البلدين وتتضمَّن الصَّفقة قيام روسيا بتزويد الصين بالغاز، والصفقة على جانبٍ كبيرٍ من الأهمية للبلدين، فقد وصفها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بأنَّها "صفقة العصر"، كونها أضخم صفقة عقدتها روسيا منذ العام (1991)، فالاتفاقية التي وقّعت عليها شركة غاز بروم الروسية وشركة البترول الوطنية الصينية، تتضمَّن شراء الصين كمية من الغاز الروسي تقدر ب 38 مليون متر مكعب سنويًا، لمدَّة٣٠ عامًا، وبقيمة تقدر بـ ٤٠٠ مليار دولار[٦٧].

وبناءً عليه، يتَّضح ممَّا سبق عُمْقُ الشَّراكة الاستراتيجية بين الصين وروسيا وعدم اقتصارها على الجوانب الأمنية والعسكرية والاقتصادية فحسب، بل اتِّساعها لتشمل الجوانب السياسية أيضًا؛ لذا، تستطيع كلٌّ مِنْ روسيا والصين مُوازنة الولايات المتحدة

سياسيًّا، من خلال تقارُب رُؤى كليهما وتنسيق المواقف الثنائية، التي تتعارض غالبًا مع رُؤى ومواقف الولايات المتحدة الأمريكية.

واستنادًا إلى المُعطيات أعلاه، يبدو أنَّ احتمال التعاون والاعتماديَّة بين روسيا والصِّين هو الذي يسودُ حالة التفاعُل بين البلدين في المستقبل. فهناك مُشتركاتٌ كثيرةٌ بينهما تدفَعُ بهما للتنسيقِ، ورُبَّما التحالف في المستقبل، من بين تلك المشتركات الرؤية المستقبلية لطبيعة النظام الدولي وأنماط التفاعلات والقرارات التي تُتَّخَذُ فيه، إذ تؤيد الدولتان التوافق في القرارات الدولية بما يسمحُ مشاركةُ كُلِّ الدُّولِ الفاعلة في ذلك النظام، فضلاً عن العامل الأمريكي الذي يُشكِّلُ تحديًا كبيرًا لتنامي نفوذ روسيا والصين والمصالح المشتركة لهما في مناطق عِدَّة، لَعلَّ أبرزها يتمثَّل في آسيا الوسطى والمنطقة العربية. لتحقيق تلك الأهداف عملت الدولتان بواسطة وسائِلَ عِدَّةٍ، أهمها منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) ، ومجموعة دول بريكس (BRICS)، فضلاً عن التنسيق الثنائي في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية والعسكرية.

الخَاتِمَةُ:

بَرَزَتْ العَلاقَاتُ الصِّينيَّةُ – الرُّوسيَّةُ كأنموذج لكيفيَّةِ إدارة العلاقات بين الدول، إذْ تُعبِّر هذه الشَّراكة عن علاقة بين دولتين من القُوى الكُبرى في العالم. وشملت أوجه التعاون بينهما كافَّة الجوانب السياسيَّة والاقتصاديَّة والأمنيَّة، فضلاً عن دخولهما في العَديدِ من الأُطُرِ التَّنظيميَّة في المُؤسَّساتِ والهيئات الإقليميَّة والدولية، فالصِّينُ وروسيا تشتركان في مجموعة دول بريكس، وهما عضوان فاعلان في منظمة شنكهاي للتعاون، وهما عضوان دائمان في مجلس الأمن، ولهما حَقُّ النَّقضِ على أيِّ قرارٍ لا يصبُّ في مصلحتهما؛ مِمَّا يؤدي إلى حدوث توازُنٍ سياسي بين روسيا والصين من جانبٍ، وبين الولايات المتحدة الأمريكية من جانبٍ آخرَ، فضلاً عن الانسجام في المواقف والرُّؤى

الإستراتيجية تجاه العلاقات الدولية، إلا أنَّ مجالات التعاون بين روسيا والصين تكشفُ عن وجود مساحَاتٍ مُتعدِّدَةٍ من الخِلافِ والتَّعارُضِ في المصَالِحِ والأولويَّاتِ. ومع ذلك، فإنَّ ما يُميِّزُ العلاقاتِ الرُّوسيَّةَ الصِّينيَّةَ هو ارتفاع مستوى التَّنسيقِ والثِّقَةِ السِّياسيَّةِ بين البلدين، وإصرارهم على تعميقِ شراكتهما الاستراتيجيَّةِ، ومِنْ ثَمَّ مُوازَنَة النُّفُوذِ الأمريكي العالمي، وإرساء نظامٍ عالميٍّ مُتعدِّدٍ الأقطابِ. كما أوضحتْ الدِّرَاسَةُ التَّقارُبَ الصِّيني–الرُّوسي في ضوء المصالح والتهديدات المشتركة. فكما كان هناك تقاربٌ صينيٍّ رُوسيٍّ نتيجةً للمصالح المشتركة، فقد كان هناك أيضًا تقاربٌ وتعاونٌ بين الدولتين نتيجةً للتهديدات المشتركة. وبالرُّغم من هذا التقارب إلا أنه تُوجد تحديات تُعرقل هذا التعاون، مثل التنافس الروسي الصيني في آسيا الوسطى، ومبادرة الحِزام والطريق، والدعم العسكري الروسي للهند، والموقف الصيني المُحايد من الأزمة الأوكرانية.

هوامش توضيحية:

* **سياسة أفعى الأنكوندا:** وهي إستراتيجية احتواء خاصة طورها الجيوسياسي البريطاني هالفورد ماكيندر، وتهدف إلى تطويق وإضعاف العدو من خلال انتزاع المناطق الساحلية من سيطرة الدولة العدو ومنع الاندماج داخل القارة؛ أي حصار أراضي العدو من البحر وعلى طول السواحل وقطع إمكانية الوصول إلى الموانئ؛ مِمَّا يُسبِّبُ الإرهاق الإستراتيجي للعدو تدريجًا. للمزيد ينظر: نوفوستي، الغرب وإستراتيجية أنشوطة " الأناكوندا" ضد روسيا، وكالة روسيا اليوم الاخبارية، ٢٠٢١/٣/١٣، متاح على الرابط: https://ar.rt.com/q34c

* **اتفاقية مينسك الثانية:** وهي اتفاقية وُقِّعت بين روسيا وألمانيا وفرنسا وأوكرانيا في ١٢ شباط ٢٠١٥ في مدينة مينسك عاصمة روسيا البيضاء، وكان الهدف من الاتفاقية هو وقف إطلاق النار في شرق أوكرانيا وسحب الأسلحة الثقيلة وإقامة منطقة عازلة وتحرير الرهائن ورفع الحصار الاقتصادي، للمزيد من التفاصيل ينظر: اتفاقية مينسك الثانية، مركز الجزيرة للأبحاث والدراسات، ٢٠١٥/٣/٤، متاح على الرابط: https://aja.me/umoj59

الهوامش:

١- مايكل جيه مازار واخرون، فهم النظام الدولي الحالي، كاليفورنيا، مؤسسة Rand، ٢٠١٦.

٢- أحمد عبد الأمير الأنباري، التقارب الروسي – الصيني: محاولة لتعزيز مكانتهما الدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد (٥٨)، ٢٠١٧، ص٦٣.

٣- مأمون أحمد أبو رعد، تأثير التقارب الإستراتيجي بين روسيا والصين على هيكل النظام الدولي، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، العدد (١٦)، جامعة الإسكندرية، ٢٠٢٣، ص١٩٠-١٩١.

٤- إبراهيم الغيطاني، تنافس المصدرين: كيف يؤثر خط قوة سيبيريا على واردات الصين من الغاز، مركز المستقبل،٨/١٢/ ٢٠١٩.متلح على الرابط:
https://www.futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5132

٥- مأمون أحمد أبو رعد، مصدر سبق ذكره، ص١٩١.

6- Beiging Seetao Culture Media (February 23, 2022), Cooperation in the energy field between China and Russia.
https://www.seetao.com/details/140303.html

7- Olga V. Grigorenko , The Development of Russian-Chinese Relations: Prospects for Cooperation in Crisis , International

Journal of Economics and Financial Issues ,Vol.6 , Special Issue , Turkey, 2016 , P.257.

٨- باهر مردان مضخور ، إستراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرين، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، عدد (٦٧)، جامعة بغداد، ٢٠١٦،ص٢٠١.

9- Hilary Appel , Are Xi Jinping and Vladimir Putin Partners? Interpreting The Russia-China rappeochement , Working Paper, No. 603 , The Elliott School of International Affairs , The GeorgeWashington University , USA , July / 2019, p. 2

١٠- وكالة روسيا اليوم الإخبارية "حجم التجارة بين الصين وروسيا يزداد بنسبة ٢٦,٣https://ar.rt.com/wrkg بالمئة في عام ٢٠٢٣"، ٢٠٢٤/١/١٢، متاح على الرابط:

١١- شبكة الجزيرة الإخبارية، بوتين: العلاقات مع الصين بلغت مستوى غير مسبوقhttps://aja.me/yicvmt، ٢٠٢٣/٩/١٢، متاح على الرابط:

١٢- بشير عبد الفتاح، الأبعاد الإستراتيجية للمناورات الروسية – الصينية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥٧)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٧٦.

١٣- أمير نجم عبود، العلاقات الروسية الصينية منذ عام ٢٠١٣ الواقع والمستقبل، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد (٢٥)، جامعة الكوفة، ٢٠١٩. ص٣٣١.

١٤- غزلان محمود عبد العزيز، التقارب العسكري الروسي الصيني، واحتمالات التحالف العسكري، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، العدد (١٥)، ٢٠٢٣، ص٣٠.

15- Korolev, Alexander, how closely aligned are China and Russia? Measurin strategic cooperation in IR, International politics ,2021.p9.

١٦- غزلان محمود عبد العزيز، مصدر سبق ذكره، ص٣١.

17- (The Ministry of National Defense of the People's Republic of china 2021)

١٨- مأمون أحمد أبو رعد، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٢.

١٩- نوران عوضين الخضرجي، تأثير العلاقات الروسية الصينية على هيكل النظام الدولي، رسالة ماجيستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٢١، ص١٢٨.

20- Dibb, P. Inside the wilderness of mirrors: Australia and the threat from the Soviet Union in the cold war and Russia today. Melbourne University Publishing, Australia . (2018) p.131.

21- Storey, I. The Russia – China strategic partnership and southeast Asia alignments and divergence, *Perspective*, No. 17, (2021). PP. 1-12.

٢٢- مأمون أحمد أبو رعد، مصدر سبق ذكره، ص١٩٧.

23- Bentzen, N. Ukraine: follow-up of Minsk II, a fragile cease five. Parliamentary Service, (2016). 16 July 2015.

24- Congressional Research Service. U.S. sanctions on Russia, 17Juanu

٢٥- وكالة سكاي نيوز، حزمة عقوبات أوروبية جديدة على روسيا بعد غزو أوكرانيا، 25 شباط ٢٠٢٢. متاح على الرابط:

١٥٠https://www.skynewsarabia.com/world/

26- Bloomberg News (2021), When the matter concerns china, Biden is Trump 2, available at: https://www.bloomberg.com/

٢٧- علياء عبد الرحمن السيد، تعزيز المواجهة: قمة كواد وإستراتيجيات تقويض الصعود الصيني. المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠٢١.

٢٨- سليم كاطع علي، إنعام عبد الرضا سلطان، العلاقات الامريكية. الصينية: الواقع وآفاق المستقبل، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد ٤٣-٤٤، ٢٠١٦ ص١٨٤.

٢٩- المصدر نفسه، ص١٨٤.

٣٠- نقلاً عن: السيد أمين شلبي، هل الصعود الصيني تهديد للولايات المتحدة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٦٥)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٦، القاهرة، ص٢٩-٣٠.

٣١- سمية بالحسن، الرهانات الإستراتيجية الصينية لمشروع الحزام والطريق، رسالة ماجستير، جامعة 8 ماي ١٩٤٥ قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠٢٠، ص٧٩.

٣٢- يارمن بوري، قاطرة بوتين: الاتحاد الأوراسي مدخل لتعزيز نفوذ روسيا الإقليمي، مجلة اتجاهات الأحداث، عدد (١٠)، ٢٠١٥، ص٨٠.

٣٣- محمد حمشي، التقارب المراوغ: هل تقوض مبادرة الحزام والطريق الغاء الخلفي لروسيا؟، مجلة السياسة الدولية، العدد (٢١٤)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٨، ص١١-١٤.

٣٤-جعفر بهلول الحسيناوي، التنافس الدولي على منطقة آسيا الوسطى الإستراتيجية. مجلة حمورابي، العدد (٣٣)، ٢٠٢٠ ص١٩٨-٢٠٠.

35- Javaid, F. Impact of Sino- Russia cooperation and competition on Central Asia after 9/11.: an analytical study, *Journal of European Studies*, Vol. 37, 2021 No.1

36- Ternin, D. From greater Europe to greater Asia? The Sino-Russian Entente. Carnegie Policy Paper, 2015 .PP. 12- 18.

٣٧- مأمون أحمد أبو رعد، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٥.

٣٨- منى هاني محمد، مسار العلاقات الصينية الهندية بعد عام ٢٠١٣ : الفرص والتحديات، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد العدد(٦٤)، ٢٠٢٢، ص٣٩-٤٠.

٣٩- ديميتري بريجع، العلاقات الروسية الهندية، مركز الدراسات العربية الأوراسية ٧/١٦ ٢٠٢٤، متاح على الرابط: https://eurasiaar.org

٤٠- وليد القاضي، قمة مودي – بوتين: دوافع ودلالات تعزيز العلاقات الهندية الروسية في بيئة دولية مُعقَّدة، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ١٦ تموز ٢٠٢٤. متاح على الرابط:https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/9474

٤١- المصدر نفسه.

42- Brooke, J. With Russia on the side-lines, China moves aggressive Ukraine, The Atlantic Council, 5 January. (2018).

٤٣- عبد القادر دندن، الموقف الصيني من الحرب الروسية الأوكرانية: خلفياته وحساباته، مركز الجزيرة للدراسات، ٨/٣/ ٢٠٢٣ متاح على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/article/٥٧٠٦

44- ministry of foreign affairs of the people's Republic of china, 2023.

45- Celia Bellin, James Goldger, China's relations with Russia, India and Europe .global assessing chinas growing.2022.

46- Yu.Jie, Ukraine is severe test of China's new axis with Russia. Chath House Site, 28February (2022).

أمير نجم عبود، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧٧.

روبرت كابلان، جغرافية القوة الصينية " إلى أي مدى يمكن أن تصل بكين برًا وبحرًا؟"، تعريب: ة إبراهيم عبد الرحمن، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (٤٥)، ٢، ص ١٦٦-١٦٧.

سداد نوري العيساوي، العلاقات الروسية – الصينية في الفترة من (٢٠٠٠- ٢٠١٢)، رسالة ستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،٢٠١٤.

٥٠- محمد السيد سليم، القضايا الإستراتيجية العشر الكبرى في جنوبي آسيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٧٧) ، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٧٩.

٥١- فريدة روطان، التنافس الروسي الصيني على القارة الإفريقية، مجلة رؤية تركية، العدد (٢)، ٢٠١٨، ص ١٤٢

52- Degterev, D.A. Multipolar world order: old myths and new realities, Vestnik Rund, International relations, Vol.19, No.3, 2019. pp. 404-419.

٥٣- زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة: أمل الشرقي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩،ص٣٨-٣٩.

٥٤- سمية بالحسن، مصدر سبق ذكره، ص٧٩.

٥٥- أمير نجم عبود، مصدر سبق ذكره، ص٣٣٧.

٥٦- فاضل عبد علي حسن الشويلي، مستقبل العلاقات الأمريكية – الصينية وأثرها في السياسة الدولية، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ذي قار، المجلد٩، العدد ١، ٢٠١٩، ص٨٢١.

٥٧- المصدر نفسه، ص٨٢٠.

٥٨- حيدر قحطان سعدون، أثر الصعود الصيني في إعادة هيكلة النظام الدولي، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٦٦)، ٢٠٢٣، ص ١١٠.

٥٩- قحطان حسين طاهر، تحولات النظام الدولي واحتمالية تراجع الهيمنة الأمريكية." مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، ١٢/١٢/ ٢٠٢١، متاح على الرابط: https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/24685

60- Dmitrii Novikov and Alexandra Bocharova Eurasia in Russian and Chinese political expertise: A comparative analysis. Journal of Eurasian Studies 2023.

61- Nair, P. and Sharma, S., Did the US just abandon Tibet, The Diplomat, June 10, (2017) available at: https://thediplomat.com/2017/06/did-the-us-just-abandon-tibet/

٦٢- غزلان محمود عبد العزيز، مصدر سبق ذكره، ص٢٧-٢٨.

٦٣- علياء عبد الرحمن السيد، مصدر سبق ذكره.

٦٤- عبد القادر دندن، مصدر سبق ذكره.

٦٥- مثنى علي المهداوي، يسرى مهدي صالح، التحولات في نظام القطبية الدولية: دراسة مستقبل نظام اللاقطبية، مجلة العلوم السياسية، العدد (٦٣)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٢٢، ص١٠.

٦٦- سمية بالحسن، مصدر سبق ذكره، ص٧٨-٧٩.

٦٧- أحمد عبد الأمير الأنباري، مصدر سبق ذكره، ص٦٣.